

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/8
24 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الموارد والآليات المالية

الموارد والآليات المالية الازمة للتنمية المستدامة:

استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١٢ - ١	مقدمة
٥	٧٦ - ١٢	أولاً - البيئة السياسية الدولية والتدفقات المالية
٥	٢٤ - ١٣	ألف - التغيرات في البيئة الخارجية
٨	٥٩ - ٢٥	باء - الاتجاهات في تدفقات الموارد، والديون
٨	٢٩ - ٤٥	١ - نظرة عامة
٩	٤٤ - ٤٠	٢ - التمويل الإنمائي الرسمي
١٢	٥٢ - ٤٥	٣ - الدين وخدمة الدين
١٤	٥٩ - ٥٢	٤ - احتمالات المستقبل

E/CN.17/1995/1

*

...

090495

080495

080495

95-05802



المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
١٦	جيم - مؤسسات بريتون وودز وتمويل التنمية المستدامة ٦٠ - ٧٦
١٦	١ - دور صندوق النقد الدولي ٦١ - ٦٢
١٦	٢ - دور البنك الدولي ٦٤ - ٧٦
١٩	ثانيا - السياسات الوطنية وتعبئة الموارد ٧٧ - ٢١٢
١٩	ألف - تعبئة المالية العامة لتمويل التنمية المستدامة ١٨٤ - ٧٧
١٩	١ - تطبيق الأدوات الاقتصادية ٧٧ - ١٦٨
٢٤	٢ - استعراض قائد الصناديق البيئية الوطنية ١٦٩ - ١٨٤
٢٧	باء - تعبئة التمويل الخاص لأغراض التنمية المستدامة ١٨٥ - ٢٠٢
٢٧	١ - النهج المتعلق بالسياسة ١٨٥ - ١٨٧
٢٧	٢ - امكانية الوصول الى الائتمان ١٨٨ - ١٩٣
٢٨	٣ - الحواجز المالية ١٩٤ - ١٩٧
٣٩	٤ - ترتيبات التمويل المشترك وصناديق رأس المال الخاص ١٩٨ - ٢٠٢
٤٠	جيم - التعاون بشأن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣ - ٢١٢
٤١	ثالثا - آليات دولية ووطنية مبتكرة لتعبئة الموارد ٢١٢ - ٢٢٩
٤١	ألف - ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا ٢١٢ - ٢٢٩
٤١	١ - أهداف الضريبة ٢١٢ - ٢١٥
٤٢	٢ - شكل الضريبة والعائدات المتوقعة ٢١٦ - ٢١٨
٤٢	٣ - إدارة الضريبة ٢١٩ - ٢٢٢
٤٢	٤ - مسائل غير محسومة ٢٢٢ - ٢٢٨
٤٤	٥ - بدائل عن الضريبة الدولية المقترحة على النقل الجوي ٢٢٩ - ٢٢٩

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤٤	باء - تراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول ٢٢٩ - ٢٢٠
٤٤	١ - خيارات السياسة العامة ٢٢١ - ٢٢٠
٤٥	٢ - الجوانب التقنية للتداول ٢٢٤ - ٢٢٢
٤٥	٣ - دور النظم التجريبية ٢٢٥
٤٦	٤ - مسائل غير محسومة ٢٢٩ - ٢٢٦
رابعا	- توفير التمويل اللازم للمسائل القطاعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢٨١ - ٢٤٠
٤٧	ألف - نهج السياسة العامة ٢٤٣ - ٢٤٠
٤٧	باء - الاتجاهات في التمويل القطاعي ٢٤٩ - ٢٤٤
٤٨	جيم - توفير الموارد المالية الازمة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات ٢٨١ - ٢٥٠
٤٨	١ - تمويل نقل التكنولوجيا السليمة بينا ٢٧٠ - ٢٥٠
٥١	٢ - تمويل التكنولوجيا الاحيائية ٢٨١ - ٢٧١
٥٢	خامسا - جدول الخيارات السياسية والأدوات المالية ٢٩٠ - ٢٨٢
٥٤	سادسا - النتائج والتوصيات ٢١٠ - ٢٩١
٥٤	ألف - البيئة السياسية الدولية والتدفقات المالية ٢٩٢ - ٢٩١
٥٥	باء - السياسات الوطنية وتعبئته الموارد ٢٩٩ - ٢٩٤
٥٦	جيم - آليات دولية ووطنية مبتكرة لتعبئته الموارد ٢٠١ - ٢٠٠
٥٦	DAL - تمويل قضايا جدول أعمال القرن ٢١ القطاعية والشاملة لعدة قطاعات ٢٠٣ - ٢٠٢
٥٦	هاء - مصفوفة الخيارات والأدوات السياسية ٢٠٥ - ٢٠٤
٥٧	واو - التعاون الدولي في مجال تطبيق الأدوات الاقتصادية وإصلاحات السياسة العامة ٣١٠ - ٣٠٦

مقدمة

- ١ - يرد في هذا التقرير شرح لمدى التقدم في تعيين الأهداف المبينة في الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ (الموارد والآليات المالية)^(١) منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ويقدم مجموعة من التوصيات يمكن العمل بها. وأعدت هذا التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بوصفتها الجهة التي عهد إليها بإدارة مهام الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١، وقتا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في دورتها الرابعة. وهو حصيلة للمشاورات وتبادل المعلومات بين جهات التنسيق المعينة في ١٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين، وعدد آخر من المؤسسات والأفراد.
- ٢ - واستفاد هذا التقرير إلى حد بعيد من الاجتماعات التي عقدت برعاية الحكومات ومن المدخلات التي وفرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي.
- ٣ - وفي مجال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تناولت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى والثانية قضية تمويل جدول أعمال القرن ٢١، مرتكزة على رصد الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر وعلى وضع خيارات في السياسة العامة للتغلب على مشاكل التمويل المتبقية.
- ٤ - ولدى رصد الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر، وجهت اللجنة اهتماما خاصا نحو هدف زيادة معدل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠.٧٪ في العادة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو.
- ٥ - وعلاوة على ذلك كثفت اللجنة مناقشاتها المتعلقة بتبعة الموارد الخارجية بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وعالجت خيارات مختلفة في السياسة العامة فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل الدولي، وأولت اهتماما خاصا في هذا السياق للتدفقات الخاصة ولقضية التخفيف من عبء الدين الخارجي.
- ٦ - ونظرت اللجنة أيضا في الآليات المالية المبتكرة، وأكدت على ضرورة إحراز تقدم في هذا المجال فيما يتعلق بالتراخيص القابلة للتداول، وفرض ضريبة على السفر الجوي، والآليات الأخرى.
- ٧ - وتناولت اللجنة، فضلا عن ذلك، السياسات الوطنية لتبعة الموارد وأكدت على ضرورة تكثيف المناقشة المتعلقة باستخدام الأدوات الاقتصادية وتعزيز اشتراك القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة.

- ٨ - ونجحت اللجنة، أخيرا، في إدماج المناقشة المتعلقة بتمويل القضايا القطاعية والشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ في المناقشة العامة للأدوات المالية وخيارات السياسة العامة.

- ٩ - واستجابة للتوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية بشأن الموارد والأbiات المالية^(٣) ولقرار الجمعية العامة ٤٩/١١١ الذي أحاطت الجمعية العامة فيه علما بتقرير اللجنة وأيدت التوصيات الواردة فيه، يعالج هذا التقرير مختلف المسائل المتصلة بتمويل جدول أعمال القرن ٢١ من أجل الإسهام في المناقشة التي يجريها الفريق العامل المفتوح العضوية المخصوص الذي يتخلل الدورات والمعني بالتمويل (٦ - ٩ آذار مارس ١٩٩٥).

- ١٠ - وقدمت عدة حكومات دعماً مالياً وسوقياً سخياً لعقد اجتماعات الخبراء بشأن تمويل جدول أعمال القرن ٢١، على سبيل المساهمة في التحضير لاجتماع الفريق العامل.

- ١١ - ونظمت حكومة الجمهورية التشيكية حلقة عمل عن الأدوات الاقتصادية للتنمية المستدامة في مدينة بروهونتسى بالقرب من براغ، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ ونظمت حكومتا ماليزيا واليابان الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعنى بالقضايا المالية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، في كوالا لامبور، في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٤؛ كما نظمت حكومتا ماليزيا واليابان بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى بالقضايا المالية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، في غلين كوف بولاية نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير .

- ١٢ - ونجح اجتماعاً بروهونتسى وغلين كوف في توضيح العديد من القضايا والسياسات المعقّدة المتصلة بتمويل التنمية المستدامة وقدما مدخلات موضوعية مختلفة على هيئة ورقات معدة من قبل وكالات وخبراء أفراد .

أولاً - البيئة السياسية الدولية والتدفقات المالية

ألف - التغيرات في البيئة الخارجية

- ١٣ - لما كانت البلدان الصناعية قد انتعشت تماماً أو هي في سبيل الانتعاش من الركود الذي أصاب النشاط في العالم الصناعي منذ أوائل التسعينيات، ولما كان العديد من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ما زال مستمراً في تسجيل أداءً حسن، فمن المتوقع أن يزداد الناتج العالمي بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٤ وبنسبة ٢.٥ في المائة في عام ١٩٩٥، أي ضعف المعدل المسجل خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٠. ومن المتوقع أن يعطي ارتفاع النشاط في البلدان الصناعية، والنمو السريع في البلدان النامية، وزدياد الطلب على الواردات من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والخاتمة الناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات

التجارية المتعددة الأطراف، دفعة قوية للتجارة العالمية. ومن المقدر أن تزداد التجارة العالمية بما يربو على 7 في المائة في عام 1994 و 6 في المائة في عام 1995، أي بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو المتوسط لفترة العشرين سنة الماضية البالغ 5 في المائة.

١٤ - ولكن النمو الاقتصادي ليس متساوياً. فقد استمر في الهبوط في أوكرانيا وبيلاروس وروسيا وفي البلدان المارة بمرحلة انتقالية في بلدان منطقة جبال القوقاز ووسط آسيا. وعلى الرغم من أن دلائل المستقبل بدأت تتحسن في بعض البلدان الافريقية نتيجة تحسن أسعار السلع الأساسية وتعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي، فلا تزال الأوضاع الاقتصادية عسيرة في معظم القارة.

١٥ - وللتحركات الهامة الملحوظة مؤخراً في أسعار الفائدة الطويلة الأجل صلة بالسياسة الاقتصادية. رغم أنه لا بد من توخي الحذر في تفسيرها نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل المؤقتة. ويبدو أن ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل منذ نهاية عام 1992، هو، إلى حد ما، انعكاس للزيادة المحسوسة في أسعار الفائدة الحقيقية على الصعيد العالمي نتيجة ارتفاع النمو بوجه عام وزيادة التوقعات بأن الارتفاع في البلدان الصناعية أخذ يتسع ويصبح قادراً على الاطراد بالمقومات الذاتية. وهذا الارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية أمر طبيعي في فترات الإزدهار الاقتصادي. ولكن ارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة الطويلة الأجل إنما يشير إلى اشتداد المنافسة مجدداً على الموارد المالية فيما بين المستثمرين من القطاع الخاص والمفترضين في القطاع الخاص والمفترضين الحكوميين. وهذا ما يؤكد ضرورة قيام الحكومات بالحد تدريجياً من استيعابها لمدخرات القطاع الخاص من أجل الهبوط بمستوى أسعار الفائدة الحقيقة، وإفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص التي لا بد منها للنمو الطويل الأجل، والسماح بتدفق متدار واف من الموارد المالية إلى البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

١٦ - وقد يكون لارتفاع أسعار الفائدة الدولية عواقب على تكاليف خدمة الديون في البلدان النامية الشديدة المديونية، حسب مدى سرعة أو بطيء نقل أثر التغيرات في أسعار الفائدة الطويلة الأجل إلى مدفوعات خدمة الديون. يضاف إلى ذلك أنه، كما أن فترة انخفاض أسعار الفائدة في البلدان الصناعية تقترب بتحولات كبيرة في حافظات الأوراق المالية تدفع بالأسعار السوقية للأسمم الرأسمالية الناشئة إلى الارتفاع ارتفاعاً شديداً، فقد اقترنت الفترة الحالية المتسمة بازدياد مردودات السندات الطويلة الأجل باعتدال في وتيرة التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية وتصحيح تنازلي في العديد من أسواق الأسهم الناشئة.

١٧ - وانصب تركيز الاتجاهات الأخيرة في السياسات التجارية على عدة مجالات رئيسية. أولاً، زادت كثافة التكامل الإقليمي بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية مختلفة. ثانياً، كان تحرير التجارة من طرف واحد محدوداً فيما بين البلدان الصناعية ولكنه كان جانباً أساسياً من جوانب جهود الإصلاح المبذولة في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. ثالثاً، استمرت الضغوط الحمائية والخلافات التجارية.

وأخيرا، حظيت الروابط بين السياسات التجارية والسياسات المحلية، كسياسات التنافس والمعايير البيئية والعملية، باهتمام متزايد في المحافل الوطنية والدولية.

١٨ - وكان اختتام جولة أوروغواي إنجازا كبيرا في العلاقات التجارية الدولية بوصفه عنصرا حاسما في ترويج التجارة والنمو العالمي. فقد أسفرت هذه الجولة عن نتائج إيجابية في عدة مجالات منها تحرير الأسواق، وتعزيز القواعد والهيكل المؤسسية، وتضمين النظام التجاري مجالات جديدة ودينامية، كالخدمات والملكية الفكرية، ومجالات تقليدية، كالزراعة والمنسوجات والملابس، وهي مجالات كانت مستثناءة في السابق من القواعد المعمول بها في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفيفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). ومن المقدر أن تصل المكاسب الحقيقة السنوية في الإيرادات العالمية، بحلول عام ٢٠٠٥، إلى ٥١٠ بلايين دولار، يعود نحو ١١٦ بلايين دولار منها على البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

١٩ - وستركز سياسة التجارة المتعددة الأطراف في المستقبل على قضايا عديدة، منها مواصلة المفاوضات في قطاعات الخدمات الرئيسية ولا سيما الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل. وسيقتضي الأمر فضلا عن ذلك تحرير الأسواق في مجالات محددة، كالزراعة والغذاء والطائرات المدنية، لأن الانحرافات ستظل كثيرة على الرغم من إنجازات جولة أوروغواي. ومن المسائل الأخرى التي بدأت تحتل مكانا مرموقا، التفاعل بين التجارة والبيئة والسياسات العملية، وأثار السياسات المحلية، كسياسات المنافسة والاستثمار، على التجارة.

٢٠ - وسيساعد اشتداد النمو في البلدان الصناعية على إزالة بعض الضغوط التنازلية في أسواق السلع الأساسية. ولكن من المستبعد، كما يبدو، أن يكون هذا كافيا لعكس اتجاه التدهور الذي شهدته العقد الماضي. ويتبين من تحليل للعوامل الرئيسية الكامنة وراء سلوك الأسعار الذي تشهده السلع الأساسية أن العوامل التقليدية، كأوضاع الاقتصاد الكلي السائد في البلدان الصناعية، لم تسهم، حسب التقديرات، إلا بقدر محددة في الضعف الذي شهدته أسعار السلع الأساسية مؤخرا، وأن ارتفاعات المعروض من السلع الأساسية هو الذي لعب دورا رئيسيا في ضعف الأسعار. يضاف إلى ذلك أن تغير الناتج في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيافي السابق لم يكن له تأثيرا، سوى دور ثانوي نسبيا في تطور الأسعار، إلا أنه اكتسب دورا متزايد الأهمية في فترة ما بعد عام ١٩٨٨.

٢١ - ومن المفيد أيضا قياس التغيرات المشتركة للنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة ومعدلات التبادل التجاري. وقد وضع صندوق النقد الدولي لهذا الغرض "رقمًا قياسيًا مركبًا للأحوال الخارجية" يستند إلى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة العالمية، وللنحو في البلدان الصناعية، ولمعدلات التبادل التجاري. وإذا ما ارتفع هذا الرقم القياسي بهذا دليل على أن التغيرات في البيئة الخارجية قد أسهمت إيجابيا في النمو.

٢٢ - و تستند مرجحات الرقم القياسي الى المرونة الطويلة الأجل في نمو الانتاج في البلدان النامية بالنسبة لكل من العوامل الثلاثة، باستخدام نموذج صندوق النقد الدولي للبلد النامي.

٢٣ - و يشير نموذج البلد النامي الى أن التغيرات في معدلات التبادل التجاري لها أعظم الأثر على نمو انتاج البلدان النامية، إذ تبلغ معدلات المرونة الطويلة الأجل نحو ٥٠٪ في البلدان المنخفضة النمو والبلدان المرتفعة النمو على السواء. و تبلغ حساسية النمو في البلدان النامية للنمو في البلدان الصناعية ٤٪ للبلدان المرتفعة النمو، أي أربعة أضعاف قوة هذه الحساسية في البلدان المنخفضة النمو. و أثر سعر القائمة العالمية ضئيل في كل الفئات وإن كان كبيرا في عدد معين من البلدان.

٢٤ - ويمكن، باستخدام أرقام المرونة التي يستند إليها الرقم القياسي للأوضاع الخارجية، تقدير الأثر الكلي للتغيرات في معدلات التبادل التجاري، والنمو في البلدان الصناعية، وأسعار القائمة العالمية، على النمو في البلدان النامية. و يشير هذا التحليل الى أن البيئة الخارجية أدت إلى انخفاض متوسط معدل النمو في البلدان المنخفضة النمو بثلاثة أربع نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢، بينما ارتفع هذا المتوسط في البلدان المرتفعة النمو بنحو نقطة مئوية واحدة.

باء - الاتجاهات في تدفقات الموارد، والديون

١ - نظرة عامة

٢٥ - يوفر تقرير عام ١٩٩٤ المقدم من رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات مستكملة عن آخر الاتجاهات في تدفقات الموارد والديون. و يرد فيما يلي موجز عن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير.

٢٦ - في عام ١٩٩٢، ارتفع مجموع تدفقات الموارد الى البلدان النامية بما يزيد عن ١٤ بليون دولار فسجل بذلك رقماً قياسياً بلغ ١٦٧ بليون دولار. ويمثل هذا الرقم زيادة تبلغ ١٢ في المائة بالأسعار الثابتة وأسعار الفوائد السادسة في عام ١٩٩٢. و القوة الرئيسية الكامنة وراء هذا التوسيع، على غرار ما كانت عليه الحال في عام ١٩٩٢ أيضاً، هي الأداء القوي للتدفقات الخاصة التي تستأثر بصورة متزايدة بالشطر الأعظم من تدفقات الموارد، حيث ارتفعت من ٥٣ في المائة من صافي تدفقات الموارد في عام ١٩٩٢ الى ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

٢٧ - وتجدر الإشارة بصورة خاصة الى التغير الأخير في مساهمة أنواع مختلفة من التدفقات الخاصة في إطار الاتجاه الكلي. ففي عام ١٩٩٢، حدث نمو مدهش في التدفقات الخاصة يمكن أن يعزى عموماً الى الارتفاع الحاد في إقراض المصارف الدولية الذي بلغ ٣١ بليون دولار، أي ما يمثل ٢٨ في المائة من مجموع صافي التدفقات الخاصة. وفي عام ١٩٩٢، انحسر الإقراض المصرفي بشكل حاد الى ٩ بليون دولار.

أي ما لا يزيد عن ١٠ في المائة من صافي التدفقات الخاصة في تلك السنة. وعلى النقيض من ذلك تماماً تضاعف إقراض السندات أكثر من ثلاثة مرات فبلغ ٣٦ بليون دولار وبات يشكل ٢٩ في المائة من التدفقات الخاصة في عام ١٩٩٢. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ظل يهبط تدريجياً من الذروة التي بلغها في ١٩٨٩/١٩٩٠، ارتفع بمقدار ١٠ بلايين دولار ليصل إلى مستوى يعادل مستوى إقراض السندات.

٢٨ - وما تزال المكونات الرئيسية الأخرى لتدفقات الموارد إلى البلدان النامية في حالة تغير متواصل. فقد ظل صافي المدفوعات من التمويل الإنمائي الرسمي يهبط منذ عام ١٩٩١، بالقيم الحقيقة، إلى أن وقف عند ٦٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وتمثل التدفقات الإجمالية من ائتمانات التصدير مصدراماً لتمويل الصادرات (يقدر إجمالي ائتمانات التصدير في عام ١٩٩٢ بما يقارب ٣٠ بليون دولار)، ولكن صافي تدفقات الموارد يعتبر أقل من ذلك بكثير. ولا يمثل أكثر من ٣ في المائة من مجموع صافي تدفقات الموارد وذلك نتيجة للمستويات المرتفعة من تسديقات القروض السابقة. غير أن صافي تدفقات ائتمانات التصدير أظهر نمواً غير عادي في عام ١٩٩٣، حيث ارتفع إلى ٥ بلايين دولار.

٢٩ - أما حالة ديون البلدان النامية كمجموعه فما تزال في تحسن. فقد ارتفع مجموع الديون الخارجية في عام ١٩٩٢ (محسوباً بالأسعار الجارية وأسعار الفائدة الجارية) بنسبة ٥ في المائة - أي أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي - فبلغ ٦٢٠ بليون دولار. ويعزى الشطر الأعظم من هذا المبلغ إلى نمو مجموع الديون في آسيا، فضلاً عن آثار ارتفاع أسعار العملة. ورغم تباطؤ نمو مجموع الديون منذ بداية التسعينيات فإن مدفوعات خدمة الديون الفعلية (تمييزاً لها عن المدفوعات المقررة) ظلت مستقرة نسبياً عند مبلغ ١٥٥ بليون دولار تقريباً في السنة وانخفضت بالنسبة لمجموع الإيرادات من القطع الأجنبي.

٢ - التمويل الإنمائي الرسمي

(أ) التطورات الأخيرة

٣٠ - في عام ١٩٩٢، بلغ التمويل الإنمائي الرسمي ٦٨,٥ بليون دولار، أي أقل بـ ٢ بلايين دولار مما كان عليه في عام ١٩٩١، وبنسبة تقارب ١ في المائة بالقيم الثابتة. وكان هذا الانخفاض متوقعاً في أعقاب الاقطاعات من ميزانيات المعونة التي أجراها عدد من المانحين نتيجة لظروف تتشفّت في الميزانية. حتى وإن كانت ميزانيات المعونة لم تتعرض في كثير من الحالات لما تعرضت له قطاعات أخرى من الاقطاعات العامة. وتوضح احصاءات التمويل الإنمائي الرسمي لعام ١٩٩٢ أيضاً عدداً من العوامل الخاصة، منها تخفيض في اكتتابات رأس المال في المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف بسبب توقيت دورات تجديد الموارد. وتحفيض القيود في بعض أجزاء العالم بالنسبة للمعونة الغوثية في حالات الطوارئ.

٣١ - ويعزى انخفاض التمويل الإنمائي الرسمي في عام ١٩٩٢ بصفة رئيسية إلى هبوط المدفوعات الثنائية، ولا سيما التدفقات المقدمة بشروط تساهليّة أكثر (أي التمويل الإنمائي الرسمي). وسجل أكبر

مانحين، وهم اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، تخفيضات حادة في صافي التمويل الإنمائي الرسمي الثاني. إلا أن جزءاً من الهبوط في التمويل الإنمائي الرسمي يعزى إلى حدوث تغير في الطريقة التي يجري بها تسجيل الاعفاء من الديون خلاف التمويل الإنمائي الرسمي. ونتيجة لذلك، تم تسجيل ما يقارب بليون دولار من الديون العسكرية الملغاة من جانب الولايات المتحدة بوصفه تدفقات رسمية أخرى عوضاً عن تسجيله كمساعدة إنسانية رسمية على غرار ما كانت عليه الحال في عام 1992.

٢٢ - وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت المدفوعات الثنائية إلى ٢٤ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢ بلايين دولار عن عام 1992، رغم أن توسيع التدفقات الرسمية الأخرى قد استأثر بمعظم تلك الزيادة.

٢٣ - ولا يمثل التمويل الإنمائي الرسمي الآن سوى ٤١ في المائة من مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، وإن كان انخفاض هذه الحصة يعزى أساساً إلى التوسيع المشجع في التدفقات الخاصة.

٢٤ - وما يزال التمويل الإنمائي الرسمي يمثل كذلك العمود الفقري لتدفقات الموارد الخارجية إلى الغالبية العظمى من البلدان النامية، ولا سيما مجموعة البلدان المنخفضة الدخل ومجموعة البلدان المتوسطة الدخل من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في أماكن أخرى. غير أن الهبوط الأخير في التمويل الإنمائي الرسمي يعتبر مصدر قلق متزايد لما له من أثر غير تناسبي على التدفقات المقدمة بشروط تساهلية أكبر إلى البلدان المنخفضة الدخل وإلى مناطق من قبيل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

(ب) المساعدة الإنسانية الرسمية

٢٥ - انخفضت المساعدة الإنسانية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنسانية الرسمية من ٦٠,٨ بليون دولار في عام 1992 إلى ٥٦ بليون دولار في عام 1993. ولم يكن من المتوقع أن يصل حجم الانخفاض إلى هذا الحد. وأدى تخفيض قدره ٨ في المائة في قيمة الدولار الحالية، أي ما يعادل انخفاضاً قدره ٦ في المائة في القيم الحقيقة، إلى انخفاض قيمة المساعدة الإنسانية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنسانية، باعتبار المساعدة حصة نسبية من ناتجها القومي الإجمالي، من ٢٢,٠ في المائة في عام 1992 إلى ٢٠,٠ في المائة، وهذه أدنى نسبة تسجل خلال العقدين الماضيين. وتشير المعلومات الحالية عن خطط وبرامج أعضاء لجنة المساعدة الإنسانية، وكذلك البيانات عن التزاماتها الجديدة، إلى أن ذلك بمثابة نوبة ضعف وليس انهياراً أولياً. وقد تشهد بعض بلدان لجنة المساعدة الإنسانية انتعاشًا في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ نتيجة لتحفيض الضغوط على الميزانية عقب خروجها من مرحلة الانكماش.

٢٦ - وفي عام 1993، كان أداء المساعدة الإنسانية الرسمية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنسانية من ناحية بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة البالغ ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنسانية الرسمية، على النحو التالي: أربعة بلدان بلغت الهدف (هي: الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا)؛ وستة بلدان أخرى تجاوزت نسبة ٣٥,٠ في المائة (هي: استراليا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وفنلندا وكندا).

وأحد عشر بلداً كان دون نسبة ٢٥٪ في المائة (هي: إسبانيا وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة والنمسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان).

٣٧ - وتشكل المنح وسطياً ما يزيد عن أربعة أخماس صافي المدفوعات من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على صعيد ثانوي، وهي نسبة باتت تتزايد ببطء ولكن باطراد في السنوات الأخيرة مع نجاح عدد متزايد من المانحين في التحول إلى برنامج قائم على المنح فقط. وقد تعزز هذا الاتجاه في عام ١٩٩٢؛ وبصورة إجمالية، يعزى التناقض في المساعدة الإنمائية الرسمية الثانية بأكمله إلى الانخفاض في القروض (-٢,٥ بليون دولار أو هبوطاً قدره ٣٠٪ في المائة) في حين ارتفعت المنح الثنائية بنسبة تقل عن ١٪ في المائة. وكان لهذا التحول أثر على التوزيع الجغرافي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٨ - وانخفضت المنح التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة تقل عن ١٪ في المائة. وهبط صافي القروض إلى هذه البلدان بنسبة ملفتة للنظر هي ٨٢٪ في المائة ولكن هذا المكون (٠,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢) لا يمثل سوى ١,٣٪ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة إلى تلك المجموعة. ويتبين التحول من القروض إلى المنح بجلاءً أكبر من خلال هبوط إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٢٥ مليون دولار إلى ٩٧٦ مليون دولار، وهو هبوط يمثل نسبة قدرها ٢٠٪ في المائة.

٣٩ - وهناك تفسير آخر وهو مراعاة أثر الإعفاء من الدين على الأرقام. ويقدر أنه تم إلغاء زهاء ٧٨٠ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية والمطالبات الأخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وأثر ذلك هو أن حجم نقل موارد جديدة من المساعدة الإنمائية على شكل منح ثنائية قد بلغ ٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، و ٧,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٣. والمبلغ المتبقى الذي سُجل بوصفه إعفاءً من الدين يمثل تحفيظاً لعب الدين عن كاهل أقل البلدان نمواً من خلال عمليات إلغاء التزامات الدين. يضاف إلى ذلك اختفاء التعميدات المقابلة لتسديد دفعات الفوائد في المستقبل القريب، وهو ما لا يظهر في البيانات.

٤٠ - وهبطت مساهمات المانحين المقدمة إلى المؤسسات المتعددة الأطراف هبوطاً حاداً (١٢٪ في المائة بالقيم الحقيقية) إذا ما قورنت بالهبوط في برامجها الثنائية (التي انخفضت بنسبة ٦٪ في المائة). وبالرغم من الانخفاض الدوري في المساهمات المقدمة إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، فإن إيرادات البلدان النامية من هذا المصدر ساندتها نوعاً ما قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، على الاعتماد على إيرادات السنوات السابقة لتسديد مدفوعاتها الحالية. وقد هبطت هذه المدفوعات بنسبة ٦٪ في المائة، من ١٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣. والمفترض أن عمليات تجديد الموارد في عام ١٩٩٤ ستجدد قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف إذا صحت الانسجام

الدورية المعتادة. أما إذا لم تأت أموال كافية من المانحين، فإن مستوى نشاطات الوكالات المتعددة الأطراف يمكن أن يضعف في السنوات القادمة.

٤١ - ويلاحظ حدوث تطورات مماثلة في احصاءات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فمعظم هذه البلدان من البلدان المنخفضة الدخل، ويصنف ٢٢ في المائة منها في عدد أقل البلدان نموا. وقد تأثرت من هذه الناحية بالعوامل نفسها التي ذكرت آنفاً: نقص محدود في حجم المتع (- ٢,٤ في المائة). وهبوط حاد في القروض الصافية (- ٣٧,٣ في المائة). فقد هبطت القروض الصافية، بالقيمة долларية، بمبلغ ٦٤٧ مليون دولار، وهبطت القروض الإجمالية بمبلغ ٣٦٢ مليون دولار (- ١٤,٧ في المائة). ويتبين هنا مرة أخرى أثر الإعفاء من الديون؛ إذ يعكس الهبوط الأكبر في الإقراض الصافي أثر إلغاء ٧٣٠ مليون دولار من الدين من سجل الديون.

٤٢ - وقد تحملت البلدان المنخفضة الدخل من غير أقل البلدان نموا، كل حسب حجمه، القدر الأعظم من التخفيض الذي أجراه أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في مجموع التدفقات الثانية من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فقد شهدت هذه المجموعة من البلدان هبوطاً قدره ١٩,٧ في المائة من إيراداتها من المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب هبوط قدره ٢٤,٨ في المائة في المتع وانخفاض قدره ١٠,٨ في المائة في إيرادات القروض الصافية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالقروض الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الهبوط في التدفقات إلى مجموع البلدان المنخفضة الدخل من غير أقل البلدان نموا يعتبر هبوطاً معتدلاً نسبياً لا يتعدى ١٠,٨ في المائة، أي من ٤,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وهذا لا يعكس انخفاضاً في نشاط القروض لأن الإقراض الإجمالي ارتفع إلى مبلغ ٨ بليون دولار، أي بنسبة كبيرة قدرها ٢٢,٨ في المائة.

٤٤ - وفيما يتعلق بفئة البلدان المتوسطة الدخل وفئة البلدان العالية الدخل، تبين البيانات قيام أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بزيادة المتع التي يقدمونها بنسبة ٥,٦ في المائة عام ١٩٩٢ وبتحفيضهم الإقراض الصافي من المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٤٥ في المائة. وقد حصل بعض هذه البلدان على مقدار كبير من إعفاء الديون في عام ١٩٩٢. وهبط الإقراض الإجمالي من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان إلى مبلغ ٦,١ بليون دولار، أي بنسبة ٧,٧ في المائة.

٣ - الدين وخدمة الدين

٤٥ - ما تزال ديون السوق العالمي تشكل أكبر عنصر من مجموع ديون البلدان النامية كمجموع، بيد أن أهميتها ما فتئت تتضاءل باستمرار، رغمما عن بدء زيادة أهمية الديون المتصلة بالإقراض السندي. وكان

العنصر الآخر الآخذان بسرعة في التوسيع هما الدين التصدير الأجل والدين الناشئ عن ائتمانات التصدير.

٤٦ - والديون المستحقة للمقرضين الثنائيين أكبر بكثير من الديون المتعددة الأطراف، كما أن نموها كان أسرع في السنتين الأخيرة. وبالنسبة لهاتين الفتنتين من الديون فقد حدث أكبر توسيع في العنصر التساهلي. بيد أن الديون غير التساهلية المتعددة الأطراف لا تزال تشكل ٦٥ في المائة من مجموع الديون المتعددة الأطراف المقدمة للبلدان النامية ككل (وما يزيد على ٤٠ في المائة من رصيد الديون المتعددة الأطراف المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل).

٤٧ - وما فتئت نسبة الديون المتعاقد عليها بشروط تساهلية تنمو باستمرار، وهي تبلغ الآن ما يزيد على ٢٥ في المائة من مجموع الديون الملكية الطويلة الأجل المقدمة للبلدان النامية ككل. ورغمما عن أن تزايد الاتجاه نحو تقديم الديون التساهلية يمكن تبنيه في جميع المناطق النامية وجميع فئات الدخل الرئيسية، فهو واضح بصفة خاصة في أقل البلدان نموا حيث تقترب النسبة من ٦٠ في المائة. وهذا موضع ترحيب خاص بالنظر إلى حاجة هذه البلدان إلى موارد تساهلية.

٤٨ - وقد تأرجح رصيد مدفوعات خدمة الدين لصالح مدفوعات استهلاك الدين. وتشكل الآن مدفوعات الفائدة ما نسبته ٤٠ في المائة من مدفوعات خدمة الدين في حين شكلت في منتصف الثمانينيات ما يزيد على ٥٠ في المائة مما يعبر إلى حد كبير عن انخفاض مدفوعات الفائدة في الأجل القصير التي تبلغ الآن أقل من نصف مستواها في نهاية الثمانينيات.

٤٩ - والمدفوعات المسددة لديون ائتمانات التصدير ليست هي العنصر الأكبر فقط في خدمة الدين، ولكنها أيضا العنصر الأسرع نموا، حيث زادت عن مستواها في عام ١٩٩٠ بنسبة ٤٠ في المائة. وفتلت الديون الرئيسيتان الأخريتان المسؤولتان عن إحداث مستويات هامة في مدفوعات خدمة الدين هما ديون السوق المالي والديون المتعددة الأطراف (تبلغ نسبة الأولى ٢٩ في المائة والثانية ٢٢ في المائة من إجمالي مدفوعات خدمة الدين في عام ١٩٩٣).

٥٠ - ولا تبين الإحصاءات المتعلقة بمستويات واتجاهات الدين وخدمة الدين، في حد ذاتها، شدة عبء الدين واستدامته. ومشكلة الدين الأساسية تكمن في القدرة على الوفاء بالدين؛ وإذا أخذنا نسبة مجموع الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات مقاييساً تقريرياً للغاية، لتبيّن لنا تحسن كبير بالنسبة للبلدان النامية كل، حيث تبلغ النسبة الآن أقل من ٢٠٠ في المائة، وهي العتبة التي يمكن عندها اعتبار مشكلة القدرة على الوفاء بالدين مشكلة حرجة بالنسبة للبلدان الحاصلة أساساً على ديون بشروط غير تساهلية. ورغمما عن ذلك، فقد تزايدت النسبة في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ قبل أن تنخفض في عام ١٩٩٤ وتقترب من رقم الـ ٢٠٠.

٥١ - وما يزال عدد من البلدان يواجهه أيضا مشكلة السيولة أو مشكلة التدفق النقدي، بيد أن هذا الجانب من مشكلة الدين (مقاسا بنسبة خدمة الدين الى الصادرات) تحسن عامة في البلدان النامية ولا سيما في أفرقر البلدان. بما في ذلك أقل البلدان نموا. ولا يرجع هذا التحسن فقط الى إعادة تنظيم الدين الى حد كبير، والمبادرات الثانية الرئيسية المتخذة للفاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية، والأهمية المتزايدة للدين التساهلي في المجموع العام للديون، إنما يرجع أيضا الى تراكم المتأخرات.

٥٢ - وترد في تقريري الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين (A/49/309 و A/49/338) معلومات اضافية عن حالة دين البلدان النامية والتحويلات الصافية للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٤ - احتمالات المستقبل

٥٣ - إن محافظة تدفقات الموارد الصافية الكلية الى البلدان النامية في عام ١٩٩٣ على مستوياتها القياسية التي تحقت في عام ١٩٩٢ تعد بادرة مشجعة تعبر عن إدراك متزايد وتأييد مت남 لجهود الإصلاح والاستقرار التي يبذلها عدد من الدول. الواقع أن أداء السياسة يتحول بسرعة ليصبح عاملًا من أهم العوامل الحاسمة في إمكانية وصول البلدان الى التمويل من جميع المصادر. وتتوثق الصلات بين تقديم المساعدة المالية والأداء الاقتصادي والمالي للبلدان المتلقية، لتحقيق تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثانية والإقراض المتعدد الأطراف دعما لبرامج التكيف. وقد استعاد بعض البلدان المتوسطة الدخل، التي أحرزت تقدما في حل مشكلة ديونها، غالبا في سياق إجراء تكيف شامل للاقتصاد الكلي والاضطلاع ببرامج للإصلاح الهيكلي، القدرة على الوصول الى التمويل الخاص التلقائي. وقد قامت البلدان المنخفضة الدخل التي أعادت جدولة ديونها واستمرت في جهودها في التكيف وحافظت على علاقات مرضية الى حد كبير مع المقرضين، بسداد مدفوعات ديونها بصورة نموذجية الى حد كبير. وقد تبين لهذه البلدان أن تدفقات المساعدة المالية المباشرة الجديدة عوضت أو تجاوزت المدفوعات التي سددتها. وفي المقابل، تبين للبلدان المتوسطة الدخل التي تتارجح سجلات أدائها، ومن ذلك تراكم المتأخرات الخارجية لفترات طويلة، أن امكانية وصولها الى التمويل الجديد في انخفاض.

٥٤ - ويعود التوسيع كله في تدفقات الموارد الى البلدان النامية منذ بدء التسعينيات تقريبا الى نمو التدفقات الخاصة. وقد وردت هذه التدفقات، الى حد كبير، الى بلدان اضطلعت باصلاحات مكثتها من استعادة امكانية الوصول مرة أخرى الى الأسواق الرأسمالية الدولية. بيد أن هذا النحو صاحبه عدد من الشواغل، ومن بينها مدى استدامة التدفقات من هذا القبيل، وحجمها، وكذلك تركزها في عدد محدود نسبيا من البلدان.

٥٥ - وما زالت هناك تساؤلات حول استمرار قدرة بلدان على اجتذاب تدفقات خاصة بال أحجام الحالية. ويرجع هذا جزئيا الى دور القوى الخارجية (مثل التمويـل الاقتصادي ومعدلات الفائدة في منطقة منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) في "تحويل" أحوال من اقتصادات بلدان المنظمة الى الأسواق الناشئة. وأيضاً بسبب الطبيعة المؤقتة والمحدودة للتأثيرات الأخرى (الناجمة، مثلاً، من التحويل الى الملكية الخاصة وعودة رأس المال الهارب). وبالاضافة الى ذلك، يرى بعض المراقبين أن الأهمية المتزايدة للتمويل القصير الأجل تتسم أساساً بقصر العمر.

٥٦ - ولم يرتبط الانخفاض الذي حدث مؤخراً في مجموع الأموال الإنمائية الرسمية بأي عملية رئيسية في إعادة توجيهه تدفقات المعونة نحو البلدان النامية الأفقر. لذا فإن البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً تعتمد بصفة متزايدة على ميزانيات المعونة التي تتعرض لضغط مستمر ومن غير المحتمل أن تشهد أي توسيع ملموس بالأسعار الحقيقية في المستقبل القريب. لذا فيجب أن تفعل هذه البلدان كل ما في وسعها لتحسين جاذبيتها للتدفقات الخاصة، نظراً لأن التدفقات الخاصة هي التدفقات الوحيدة التي تزداد والتي أثبتت أن بإمكانها أن تستجيب إيجابياً وبسرعة للاحتمالات المحسنة.

٥٧ - وتثير قلتا خاصاً تلك الاتجاهات الأخيرة لتدفقات الأموال الإنمائية الرسمية ولا سيما تأثيرها بشكل غير موات على البلدان المنخفضة الدخل. وأن الانخفاض مرکز الى حد كبير على تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية، بالنظر الى الحاجة الماسة لحفظ على تدفق الموارد التي تتسم بدرجة كبيرة من التسهالية وضمان تحويلات إيجابية صافية من الموارد لأفقر البلدان وأكثرها مديونية. ولا غنى عن هذا النجاح الاستراتيجية العامة للدين. فالتدفق المستمر للتحويلات الجديدة والتساهليات الى حد كبير، والمنفصل أن تكون في شكل منع لا غنى عنه لتجنب إثارة مشاكل خدمة الدين في المستقبل وإتاحة الفرصة للمدينيين، في هذه الثنائي، لتجنب مشاكل التدفق النقدي والوفاء بما تبقى من التزاماتهم المبذولة لخدمة الدين. وفي نفس الوقت، سيكون من المنتظر من المانحين الثنائيين أن يزيدوا من حجم الإعفاء من الديون.

٥٨ - وبصفة عامة فإن حالة الدين للبلدان النامية تستمر في التحسن، وإن كان التقدم في وضع خدمة الدين على أساس مستدام حالياً واستعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الرأسمالية اقتصر على حد كبير على البلدان المتوسطة الدخل وعلى الرغم من إعادة جدولة الدين ومن تسهييلات أخرى ناجمة عن تطبيق أحكام تورنتو المعززة، وعن برامج إعادة شراء الدين، والإعفاء الثنائي للمدينيين، والنقود التسهالية الجديدة، فيما يزال هناك عدد كبير من أفقر البلدان وأكثرها مديونية غير قادر على الوفاء بمدفوئات خدمة الدين المجدولة. وقد تراكمت المتأخرات وتورطت في عملية من إعادة الجدولة المتكررة. بل إن قيام نادي باريس بتطبيق أحكام تورنتو المعززة يترك بلداناً كثيرة تتواء بأعباء الدين لا يمكنها تحمله.

٥٩ - وقد زاد الاعتراف بضرورة اتخاذ اجراءات أقوى وأكثر تحديداً لإزالة الديون الزائدة عن الحد وتوفير الفرصة للخروج نهائياً من عملية إعادة الجدولة. وهذا أدى الى المبادرة الأخيرة التي اتخذتها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة بشأن الإعفاء من الدين في مؤتمر القمة الذي عقدته في نابولي، إيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٤.

جيم - مؤسسات بريتون وودز وتمويل التنمية المستدامة

٦٠ - نظراً لما للدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الدولية من أهمية كبيرة في الشؤون المالية والإنسانية الدولية فمن حق المرأة أن يتساءل عن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تمويل التنمية المستدامة.

١ - دور صندوق النقد الدولي

٦١ - الولاية الأولى للصندوق هي ضمان استقرار النظام المالي الدولي ودعم التطبيق العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والثابتة الرامية إلى تعزيز نمو جيد. ويؤدي الصندوق دوره هذا بطريقتين: الأولى، يستعرض موظفو الصندوق وإدارته بصورة دورية سياسة الاقتصاد الكلي وظروف البلدان الأعضاء ويشجعوا على اعتماد سياسات ندية وضرورية ملائمة فضلاً عن أسعار واقعية للصرف والвалют. وثانياً، يقدم الصندوق موارد مالية للبلدان الأعضاء دعماً لجهودها المبذولة على نحو منظم من أجل الاستقرار والتكيف الهيكلي. ولا يقدم الصندوق قروضاً لمشاريع إنسانية محددة ولا يسidi المشورة للسياسات القطاعية أو سياسات الاقتصاد الجزئي.

٦٢ - ويعتمد التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المستدامة اعتماداً كبيراً على وجود استقرار نفدي وتوفر الموارد المالية الكافية. ويساعد الصندوق على تحقيق هذه الشروط الأساسية للتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء عن طريق إسداء المشورة بشأن إدارة الاقتصاد الكلي والدعم المالي المقدم لجهود التكيف. وهذه البرامج هي أيضاً شرط لضمان تخفيف الدين، وهي في كثير من الأحيان حافز لتشجيع تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص.

٦٣ - ويدعم صندوق النقد الدولي التنمية المستدامة بطريقتين كذلك. أولاً يساعد الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات مستხوصبة للتكيف الهيكلي، بما في ذلك الاعانات وإصلاح الأسعار، وتحرير التجارة والإصلاح الضريبي، وكلها تساعد على تعبئة موارد الميزانية والموارد المحلية اللازمة للتنمية المستدامة. ثانياً، يساعد الصندوق البلدان على وضع وتنفيذ شبكات أمان اجتماعية ترمي إلى حماية الفقراء في المجتمع من آثار التكيف. وإذا لم يتحقق ذلك فسيمكِّن الفقراء على الأرجح إلى استغاثة الموارد الطبيعية أو الإساءة إلى البيئة، ومن ثم تقويض جهود البلد لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - دور البنك الدولي

٦٤ - يركز دعم البنك الدولي للإشراف على بيئة الاقتراض على (أ) مساعدة البلدان على تحديد الأولويات وتعزيز المؤسسات وتنفيذ البرامج لتحقيق التنمية المستدامة بيئياً؛ (ب) التقليل إلى أدنى حد مما لمشاريع التنمية من آثار بيئية واجتماعية ضارة ممكناً؛ (ج) بناء صلات ايجابية بين تخفيف الفقر والفعالية الاقتصادية والحماية البيئية؛ (د) التصدي للتحديات البيئية العالمية.

٦٥ - ويساعد البنك مقترضيه على تحسين إدارتهم البيئية عن طريق توفير تمويل للاستثمارات البيئية، ودعم التخطيط البيئي الوطني والإقليمي، وتعزيز أسس المعرفة حول التنمية المستدامة بيئيا.

٦٦ - وقد تمت الموافقة على ٢٥ مشروعًا جديداً بيئياً بصفة أساسية، في السنة المالية ١٩٩٤، وتنطوي هذه المشاريع على التزامات إجمالية من البنك والمؤسسة الإنمائية الدولية تتجاوز ٢٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يجعل مجموع ما أقرضه البنك خلال العقد الماضي حوالي ٩ بلايين دولار لمشاريع يصل عددها إلى ١٢٠ مشروعًا بيئياً بصفة رئيسية. وكان العدد مساوً على الأقل من المشاريع عناصر بيئية، بما في ذلك حوالي ٢٠ مشروعًا من هذه المشاريع خلال الشهور الـ ١٢ الماضية.

٦٧ - وقدم البنك المساعدة التقنية للمقترضين لإعداد برامج العمل البيئية الوطنية أو وثائق مشابهة منذ عام ١٩٨٧. وبحلول السنة المالية ١٩٩٤، أنجزت معظم البلدان النشطة في المؤسسة الإنمائية الدولية وأنجز المفترضون من البنك هذه الخطط.

٦٨ - ويدعم البنك، على الصعيد الإقليمي، الورقات الاستراتيجية مثل الورقات التي أكملت في عام ١٩٩٤ لأوروبا الوسطى والشرقية وأسيا، وبدأ البنك عملية التنفيذ التي ركز فيها على البيئة الحضرية.

٦٩ - ويتوسيع البنك، كجزء من مساعدته غير المالية للبلدان الأعضاء المفترضة، عمله التحليلي بشأن التقييم الاقتصادي للموارد البيئية والمحاسبة المتعلقة بالموارد وعمله في مجال المؤشرات البيئية وأنظمة المعلومات. ويواصل كذلك مساعدة المفترضين على تحسين أطرهم القانونية والمؤسسية للإدارة البيئية. ومعظم هذا العمل موجه نحو تشجيع المفترضين على الاعتماد بصفة متزايدة على الحواجز والمثبتات البيئية (مثل الغرامات بسبب التلوث) وغير ذلك من الأساليب السوقية (مثل "العلامات الایكولوجية"). بالإضافة إلى استكمال أو تحسين المزيد من الأدوات التنظيمية التقليدية.

٧٠ - ويتم تعميق جميع مشاريع البنك لمعرفة آثارها البيئية المحتملة، كما يطلب تقييم بيئي كامل وخطط مفصلة لتخفيف الآثار البيئية بالنسبة لجميع المشاريع الاستثمارية التي تقترب على البنك لتمويلها والتي يتوقع أن تكون لها آثار بيئية ضارة محسوسة. وفي الآونة الأخيرة، اتسع تركيز العمل التقييمي البيئي للبنك ليشمل تعزيز الفوائد البيئية أو الاجتماعية - الاقتصادية، بالإضافة إلى تقليل التكاليف البيئية أو الاجتماعية إلى أدنى حد.

٧١ - هناك مفهوم أساسي للتنمية المستدامة بيئياً وهو أن البيئة والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويجب معالجتها معاً. وبالتالي، فإن التدخلات البيئية المحددة للبنك ليست إلا جزءاً من جميع أنشطة البنك التي تساهم في الإدارة البيئية السليمة. ويتم التعبير بوضوح أكبر وبشكل متزايد عن الصلات بين هذه الأنشطة والحماية البيئية.

٧٢ - واتسعت أيضاً عناية البنك بالاهتمامات البيئية الإقليمية والعالمية. وتركز أعمال البنك في حماية التراث الطبيعي الإقليمي المشترك على برامج البحار الإقليمية وأحواض الأنهر أساساً. وقد تسارعت خلال الأشهر الائتين عشر الماضية عملية تنفيذ برامج العمل البيئية القائمة للبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر البلطيق، وحوض نهر الدانوب. وشرع البنك أيضاً في مبادرات إقليمية جديدة لبحر آزال في آسيا الوسطى وبحيرة فيكتوريا في شرق أفريقيا.

٧٣ - وبالإضافة إلى هذه البرامج، كرس البنك جهوداً متزايدة لمسائل تدهور التربة والتتصحر على الصعيد الإقليمي، ويتحقق ذلك في دوره النشط في صياغة اتفاقية دولية لمكافحة التتصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التتصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٧٤ - وهناك أقنية شتى مستخدمة في عمل البنك بشأن المسائل البيئية العالمية، وأكبرها هو مرافق البيئة العالمية. وقام البنك، بوصفه أحدى الوكالات المنفذة الثلاث (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) بإدارة ورئاسة المرفق أثناء مرحلته التجريبية. وقد ساعد البنك المرفق على الظهور كحافز هام لدمج الاهتمامات البيئية العالمية في الأهداف الإنمائية الوطنية. وعن طريق المنح والتمويل التيسيري، يمكن البنك حكومات البلدان النامية من التصدي لمسائل البيئة العالمية، ولو لا ذلك لما تمكنت هذه الحكومات من التصدي لها أو لما كانت على استعداد للتصدي لها. في عملية تلمس نهج جديد للتعاون العالمي.

٧٥ - ويتزايد الوعي في القطاع الخاص وفي القطاع العام، فيما يتعلق بالتكلفة العالية للمسؤوليات الممكنة لتنظيف البيئة. وينظر قطاع الأعمال بصفة متزايدة في العوامل البيئية عند اتخاذ القرارات بشأن الانتاج والاستثمار والتجارة. وتتساعد مؤسسة التمويل الدولية الشركات على متابعة العمليات السلبية بيئياً، عند التخطيط للتوسيع وللتقيايم بمشاريع جديدة، وذلك عن طريق تشجيع قطاع الأعمال على أن يصبح أكثر فعالية من حيث استخدامه للطاقة، والاقتصاد في استخدام الموارد، وتقليل التفاسيات والتلوث، وتحسين بيئية العمل، وتحديد المنتجات الجديدة الملائمة بيئياً. وقد طورت المؤسسة برنامجاً بيئياً واسعاً لا يعالج الأثر المادي للتنمية الاقتصادية فحسب - أي استخدام الأراضي والمعادن والمياه والهواء - بل أيضاً الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

٧٦ - وتشجع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، المنشأة في عام ١٩٨٨، الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء المقترضة عن طريق ضمان الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، ومساعدة البلدان على إيجاد مناخ استثماري جذاب، وتوفير الخدمات الترويجية والاستشارية. وبموجب إبرام اتفاق، تعمل مؤسسة التمويل الدولية كمستشار بيئي لجميع مشاريع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف وتتأكد من أن الوكالة على اطلاع على جميع المبادئ التوجيهية البيئية ذات الصلة التي ربما تطبق على أية عملية بعينها.

ثانيا - السياسات الوطنية وتعبئة الموارد

ألف - تعبئة المالية العامة لتمويل التنمية المستدامة

١ - تطبيق الأدوات الاقتصادية

(أ) سياسات التنمية المستدامة واستخدام الأدوات الاقتصادية

٧٧ - شهدت السنوات الأخيرة تغيرا في النهج المتعلق بالسياسة الاقتصادية في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويجري حاليا إيلاً قدر أكبر من الاهتمام دور الأسعار والآليات التي يحكمها السوق في تحصيص الموارد الشحيحة. فمثلا، هناك بلدان كثيرة حررت الواردات وتدفقات رؤوس الأموال وقامت بشخصية المشاريع العامة ونقلت مهام الحكومة (بما فيها فرض الضرائب) إلى المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك يجري حاليا استعراض سياسات الإعانة.

٧٨ - وبذا هذا التغير في النهج المتبعة إزاء السياسة الاقتصادية يؤثر على سياسات التنمية المستدامة. ويظهر هذا، على سبيل المثال، في الاستخدام التكميلي للنظم والأدوات الاقتصادية الذي يستهدف إدماج التكاليف البيئية الخارجية في الفعاليات المؤثرة اقتصاديا.

٧٩ - وعلى خلاف النهج التنظيمي القائم على السيطرة والتحكم، والذي يفرض اجراءات إلزامية معينة على الفعاليات المؤثرة اقتصاديا، فإن الأدوات الاقتصادية تستخدم الإشارات السوقية في التأثير على سلوك تلك الفعاليات وتكون في أحياناً كثيرة ذات كفاءة عالية في تحقيق الأهداف البيئية التي يختارها المسؤولون عن التنظيم. وتترك الأدوات الاقتصادية للمشاركين في السوق حرية اختيار المقاييس التي يرغبونها من أجل التقليل من الآثار البيئية الخارجية وتصحيح الأسعار من أجل تلافي الآثار السلبية الخارجية للأنشطة الاقتصادية. والأدوات الاقتصادية، بتوفيرها الإشارات التي تنبه الفعاليات المؤثرة اقتصاديا إلى ندرة الموارد والضرر البيئي، يمكنها أن تخفف من هذا الضرر وأن تعزز بذلك التنمية المستدامة.

٨٠ - غير أن هناك أدوات اقتصادية مثل الإعanات تتسبب في إحداث تشوهات وأضرار بيئية خطيرة. وينبغي إزالة هذه التشوهات الناجمة عن السياسات من أجل تحقيق مكاسب بيئية وتحرير مزيد من الموارد للأغراض الانتاجية.

٨١ - وهناك خمس فئات من الأدوات الاقتصادية: (أ) الرسوم والضرائب؛ (ب) ونظم التأمين القابل للاسترداد؛ (ج) ونظم تداول تراخيص الانبعاثات؛ (د) ونظم الإنفاذ المالية؛ (هـ) والنفقات العامة. وهذه الأدوات مفترض أنها معروفة معرفة جيدة ومن ثم سيكتفى بإشارات مختصرة إلى خصائصها الأساسية.

٨٢ - تدفع الضرائب أو الرسوم المفروضة على الانبعاثات (الضرائب البيروفية) مقابل تصريف الانبعاثات في البيئة وتنسق من حيث المبدأ على كمية أو نوعية الملوثات التي يتم تصريفها أو على كميتها ونوعيتها معا، أما رسوم أو ضرائب المنتج (الضرائب البيئية غير المباشرة) فهي رسوم أو ضرائب تفرض على المنتجات التي تسبب التلوث في مرحلة التصنيع أو الاستهلاك أو التي لم تتوفر بعد نظم للتخلص منها.

٨٣ - أما الترتيبات المتصلة بالبيئة في أنواع الضرائب الأخرى فهي أكثر الأدوات استخداما، وقد أدخلت في ضرائب الدخل الشخصي وضرائب إيرادات الشركات، وضرائب البيع العامة، وضرائب الوقود، وضرائب السيارات.

٨٤ - وفي نظم التأمين القابل للاسترداد، يفرض رسم إضافي على سعر المنتجات التي يتحمل أن ينتجهنها تلوث، ويرد هذا الرسم عندما يتم تغادي التلوث بإعادة هذه المنتجات أو ما يتختلف عنها من خلال نظام معين لتجميعها.

٨٥ - وفي نظم تداول تراخيص الانبعاثات تضع السلطات الحكومية حدا للانبعاثات في منطقة معينة، وتم المزايدة على حقوق الانبعاثات الفردية أو يجري توزيعها على الجهات الموجودة في تلك المنطقة التي تصدر عنها تلك الانبعاثات. فإذا أصدرت إحدى تلك الجهات انبعاثات أقل من الحصة الممنوح لها بإصدارها، أمكن لها أن تبيع الفرق بين كمية الانبعاثات التي تم إصدارها بالفعل والكمية المسموح بإصدارها، لشركة أخرى أو تقايضها عليه، وعندئذ يصبح لتلك الشركة الأخيرة الحق في إصدار كمية انبعاثات تزيد عن حصتها الأصلية. ويمكن أن تتم عمليات المقايضة داخل وحدة إنتاجية أو شركة أو فيما بين شركات مختلفة.

٨٦ - وتكمل حواجز الإنذار المالي المتطلبات القانونية التي تفرض على الجهات الملوثة لأنها توضع في المنطق الاقتصادي للالتزام بالنظم أو لعدم الالتزام بها.

٨٧ - أما فيما يتعلق باستخدام النفقات العامة كأداة اقتصادية، فهناك ثلاثة فئات رئيسية للنفقات: هي الإنذارات، ونفقات العمليات والصيانة، والنفقات الرأسمالية.

٨٨ - وقد تكون الإنذارات في غير صالح البيئة أو في صالحها. أما الإنذارات التي هي في غير صالح البيئة فتوجد أساسا في مجالات الزراعة والطاقة والحراجة.

٨٩ - وإنذارات المنتجات الزراعية ضارة لأنها تؤدي إلى زيادة الطلب على مدخلات زراعية مثل مبيدات الآفات والأسمدة الصناعية والإرواء (وهي عناصر ترتبط ذاتها بتكليف بيئية خارجية). كما أنها توفر حواجز لحسر الأرضي الذي يمكن أن يؤدي إلى فقد الحياة البرية والآثار ووسائل الترفيه العامة وإلى

انجراف التربة. وإعاقة المدخلات الزراعية أمر شائع بالنسبة لمنتجات مثل مبيدات الآفات والأسمدة و المياه الإرواء. وعلاوة على ذلك، فإن معظم البلدان تقدم إعانت ضئيلة أو صريحة لاستخدام الطاقة، وبصفة خاصة الفحم والغاز والطاقة النووية.

٩٠ - وعلاوة على ذلك، توفر الحكومات مجموعة من الإعانت المباشرة وغير المباشرة (أو من الاعناءات الضريبية) لقطاع الحرارة الذي تكون له عادة تكاليف بيئية كبيرة.

٩١ - وتؤدي الإعانت غير الضارة بالبيئة إلى إفادة البيئة. وهي تشمل تقديم إعانت لمشاريع زراعة الأحراج أو لأساليب الزراعة المحسنة أو للمحاصيل التي تزيد من خصوبة التربة وللتكنولوجيات السليمة بيئياً مثل وحدات توليد الطاقة الشمسية ووحدات توليد الطاقة الريحية والعزل الحراري للمباني.

٩٢ - ولا بد من توفير النفقات الكافية للتشغيل والصيانة لمشاريع الاستثمار العامة للمحافظة على تحقيق هذه المشاريع للمنافع المتواخدة منها. إذ أن عدم توفير النفقات الكافية للتشغيل والصيانة لا يؤدي إلى انخفاض كفاءة استثمار رأس المال الأصلي فحسب ولكن قد تترجم عنه أيضاً آثار ضارة بالبيئة. فمثلاً، قد يؤدي عدم كفاية نفقات التشغيل والصيانة لقنوات الإرواء السطحي إلى غرق الأراضي الزراعية وتملحها نتيجة زيادة الرشح من القنوات.

٩٣ - ويلزم إدماج تأثيرات النفقات الرأسمالية على البيئة في تحليل الكلفة - المنفعة الذي تتحذ على أساسه القرارات المتعلقة بالمشاريع. غير أن التقييم النطوي للكثير من المكاسب أو الخسائر البيئية أمر صعب. فمن الصعب، مثلاً، تحديد قيمة الخسارة الناجمة عن انتراض نوع من الحيوان أو الطير نتيجة لإزالة الأحراج. وبالنظر إلى التعقيدات المحيطة بهذا الأمر، يُفضل في أحياناً كثيرة إدماج الآثار البيئية، بصورة كاملة، في القرارات المتعلقة بالمشاريع، مما يؤدي إلى مشاكل بيئية طويلة الأجل.

٩٤ - وترد أدناه مناقشة للخبرة المكتسبة من تطبيق هذه المجموعة من الأدوات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول وفي البلدان النامية، وللطرق والوسائل التي يمكن بها التغلب على العقبات التي تعرّض التوسّع في استخدام هذه الأدوات الاقتصادية.

(ب) تعزيز استخدام الأدوات الاقتصادية السليمة بيئياً

١١- تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٩٥ - نظراً لأن استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة بدأ في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقى، فإن من المفيد أن نبدأ بإلقاء نظرة عامة على تجربة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) سياق السياسة العامة

٩٦ - اتّخذ التطور الفعلي للأدوات السياسية البيئية اتجاهات مختلفة في الأجزاء المختلفة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسبب تنوع السياسات السياسية السائدة في الدول الأعضاء في المنظمة. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك فروق في النظارات السياسية العامة إزاء التدخل في السوق، والبيئات السياسية التي تعمل فيها البلدان منفردة أو مجتمعة (مثل الاتحاد الأوروبي، أو اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، أو الهيكل السياسي (كأن يكون الهيكل الحكومي اتحادياً أو مركزياً)).

٩٧ - وعلاوة على ذلك، قد تكون هناك فروق في النهج والمواقف الإدارية إزاء التدخل، وفي الأولويات المعطاة للمشاكل البيئية، وفي توزيع مسؤوليات القطاعات الاقتصادية (والجوانب البيئية) بين الوزارات.

(ب) الاستخدام الحالي للأدوات الاقتصادية

٩٨ - هناك أدبيات كثيرة تتضمن توثيقاً جيداً لاستخدام الأدوات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما المنشورات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن ثم، سيكتفى بتقديم نظرة عامة فقط، مع التركيز على الاتجاهات الحالية.

٩٩ - هناك ثلاثة أسباب رئيسية على الأقل لتزايد الاهتمام باستخدام الأدوات الاقتصادية في الإدارة البيئية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أولاً، من المعترف به أن تنفيذ القوانين واللوائح أمر تزايد صعوبته باضطراره بسبب زيادة الصكوك التنظيمية والتکاليف الإدارية المرتبطة بتنفيذها. ثانياً، نتيجة لتطابق معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد القيود المفروضة على الميزانيات، تسعى الحكومات من أجل إيجاد مصادر دخل جديدة لتمويل السياسات البيئية. ثالثاً، تعتبر الأدوات الاقتصادية، بصورة متزايدة، متطلباً أساسياً للتنمية المستدامة لأنها تمثل في معظم الأحيان وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتحقيق أهداف تنظيمية.

١٠٠ - وتشير التقارير إلى أنه بحلول نهاية عقد الثمانينيات، كانت هناك ١٥٠ حالة استخدمت فيها أدوات اقتصادية في ١٤ بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. منها ٨٠ حالة تتعلق بفرض رسوم أو ضرائب بيئية، و ٤٠ حالة إعانة، وتمثل الحالات المتبقية أنواعاً أخرى مثل نظم التأمين القابل للاسترداد وبرامج التراخيص القابلة للتداول. ومنذ ذلك الحين حدث تزايد كبير في أعداد هذه الحالات.

١٠١ - فعلى سبيل المثال، يعكس تزايد استخدام نظم التأمين القابل للاسترداد، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتلغيف، تزايد قلق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إزاء مشاكل نفايات التلغيف.

١٠٢ - وحتى الآن، ما زال تأثير الأدوات الاقتصادية المطبقة في بلدان المنظمة، على السلوك، متواضعاً بسبب الانخفاض العام في قيم الرسوم/الضرائب. غير أنه حدث مؤخراً زيادة كبيرة في قيمة بعض

الرسوم التشجيعية. ومن أمثلة ذلك، رسوم ثانوي اوكسيد الكربون في الدانمرك والسويد والنرويج ورسوم أكاسيد النيتروجين والكبريت في السويد، ورسوم تصريف النفايات في الدانمرك، وعدد من الرسوم المفروضة على المنتجات. وعلاوة على ذلك، طبقت فروق الضرائب على أسعار بيع السيارات الجديدة المزودة ببنائط حفظية لمعالجة الغازات العادمة وعلى الوقود غير المحتوي على رصاص.

١٠٣ - وتدعم البرامج المختلفة للإعانت الاستثمارات الرامية إلى الحد من التلوث الشخصي في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتهدف هذه البرامج عموماً إلى التعجيل بتنفيذ البرامج البيئية وإلى مساعدة الصناعات التي تفاجأ بمشاكل في السيولة النقدية بسبب الارتفاع غير العادي للتکاليف الناجمة عن النظم الجديدة. وفي أحيان كثيرة، تكون برامج المساعدة مؤقتة ويتم تطبيقها لعلاج مشاكل بيئية معينة وتشغيلها لفترة محدودة تعين مسبقاً.

١٠٤ - وقد أصبح إدخال الأدوات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يقتربن بصورة مضطربة التزايد باتباع إصلاحات مالية تتبع فرصة جيدة لتسخير النظام الضريبي "الصالح البيئي". وتعد زيادة العبء المالي الكلي أمراً غير مقبول. ومع ذلك، هناك اهتمام متزايد في عدد من بلدان المنظمة بالنظر في تغيير هيكل النظام الضريبي القائم حالياً مع البقاء على إجمالي العبء المالي دون تغيير.

١٠٥ - وقد حاول الكثير من بلدان المنظمة إيجاد نظام ضريبي أقل تشويهاً عن طريق زيادة الضرائب البيئية لتوسيع القاعدة الضريبية مع تخفيض عبء الضريبة على العمالة في الوقت نفسه. إلا أن الأرجح أن دور الضرائب البيئية في هذا الشأن سيكون صغيراً أولاً، لأن قاعدة الضرائب البيئية ضيقة إلى حد ما، وثانياً، لأن من المرجح أن تكون الضرائب البيئية أقل استقراراً من الضرائب التي تفرض على الدخول المحصلة من العمالة.

١٠٦ - وللصل تأثير الأدوات الاقتصادية إلى أبعد مدى، يجب أن تستخدم بالاقتران مع أدوات أخرى من أدوات السياسة العامة. فمثلاً، يمكن للأدوات الاقتصادية أن توفر حافزاً إضافياً للحاافر الذي توفره النظم المباشرة من أجل الوصول بالأداة لمستوى يزيد على المستوى المعياري الأدنى. وعلاوة على ذلك، فإن الجمع بين أنواع مختلفة من الأدوات الاقتصادية قد تنشأ عنه مجموعة قوية من الأدوات مثل الجمع بين نظام التأمين القابل للاسترداد وفرض رسوم انتاج على المنتجات التي لا تعاد إلى المنتج. بل إنه يمكن زيادة تعزيز تأثير هذه الأدوات بأدوات اجتماعية، مثل برامج بطاقات الوسم الايكولوجي وحملات توعية المستهلك. وقد وردت مناقشة وافية لهذه الأدوات في تقرير الأمين العام عن الأنماط المتغيرة للإنتاج والاستهلاك (E/CN.17/1995/13).

(ج) تذليل العقبات التي تعرّض زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية

١٠٧ - توخياً لزيادة دور الأدوات الاقتصادية بوصفها وسيلة للسياسات البيئية، يقتضي الأمر من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تذليل مختلف مخلف العقبات المرتبطة بتنفيذ الأدوات الاقتصادية، وبخاصة (أ) عدم كفاية القبول السياسي للأدوات الاقتصادية؛ (ب) الصعوبات التي تواجه في تصميم الأدوات الاقتصادية؛ (ج) الصعوبات الإدارية المتعلقة بالأدوات الاقتصادية؛ (د) التضارب بين أهداف السياسات البيئية والسياسات الأخرى؛ (هـ) القلق إزاء الانعكاسات على القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني؛ (و) الظروف الاقتصادية والهيكلية غير المؤاتية التي يمكن مواجهتها في مجال تطبيق الأدوات الاقتصادية.

١١ - عدم كفاية القبول السياسي

١٠٨ - بينما عدد الملوثين ضئيل في الغالب، إلا أن قوتهم السياسية مركزة، أما عدد "الضحايا" فهو كبير في الغالب ولكن قوتهم السياسية ضئيلة. وقد يعني هذا الاختلاف في التأثير السياسي وجود مقاومة أكبر في الجهات التشريعية لاقتراح قوانين بيئية تزيد من تكاليف المشاريع التجارية التي تسبب التلوث.

١٠٩ - فالصناعة غالباً ما تعارض الضرائب البيئية لارتباطها في أن الحكومة قد تبقى الضريبة طول الوقت حتى ولو تحقق الهدف البيئي المنشود.

١١٠ - وتحصيص الإيرادات المتأتية من الضرائب أو الرسوم للنفقات من خلال الصناديق البيئية الوطنية هو أحد سبل زيادة قبول الأوساط التجارية للأدوات الاقتصادية. ولكن للتحصيص أيضاً بعض العيوب التي تناقش أدناه (الفقرات ١٦٩-١٨٤) في الفرع المتعلق بالصناديق البيئية الوطنية.

١٢ - الصعوبات التي تواجه في التصميم

١١١ - يتطلب تحديد فئة الرسم أو الضريبة معلومات قد لا تكون متوافرة في كثير من الحالات. وعلى سبيل المثال، هناك صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات فيما يتعلق بالتكلفة الحدية للضرر ومعلومات التكاليف الحدية للتخفيف من التلوث يغلب أن تكون غير كافية. ونتيجة لذلك، فإن السلطات العامة كثيراً ما تنظر في اعتماد أفضل النهج البديلة، مثل تحديد الفئة وفقاً للهدف محدد مسبقاً للبيئة.

١١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد وعاء الضريبة يثير مشاكل صعبة. واستخدام البديل هو أحد السبل للتغلب على هذه الصعوبة. وعلى سبيل المثال، بدلاً من تحديد وعاء الضريبة على أساس انبعاثات الكبريت أو الكربون، فإنه يتحدد على أساس نسبة الكبريت أو الكربون في الوقود.

١١٣ - ولأن التضخم قد يؤدي إلى اضعاف الجهود الحافظة المترتبة على الضريبة أو الرسم، تدعى الحاجة إلى إعادة تعديل الفئات على نحو دوري لكي تعكس التغيرات في الرقم القياسي العام للأسعار.

١١٤ - وأخيرا، فإن مخططات تراخيص الابعاثات القابلة للتداول تشير مشاكل هامة في مجال التصميم. فهي وسيلة نافعة في سوق واسع وقابل للاتساع على نحو كاف طوال الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات متطرفة للرصد ومراقبة الامتثال.

٣٠ الصعوبات الإدارية

١١٥ - في حالة فرض ضرائب بعينات محددة على وحدات الابعاثات أو الضرر (الضرائب البيغوفية)، قد يكون من الصعب تقديرها أو عمليا قياس ورصد الكميات الفعلية للتلوث. وعلى سبيل المثال، في حين قد يكون من السهل نسبيا قياس التلوث الناتج عن مصدر واحد للابعاث، كأنبوبة تصريف الفضلات السائلة أو مدخنة أحد المصانع، فمن الواضح أنه من الصعب تماما قياس التلوث عندما يكون هناك العديد من المصادر، كأنابيب عادم السيارات مثلا.

١١٦ - وفضلا عن ذلك، وفي حالة الضرائب البيغوفية، فإن الحافز لوجود إدارة كفؤة لضريبة بيئية فعالة سيتحقق إذا كانت الإيرادات لكل وحدة مصروفات إدارية منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لما كان وجود عدد كبير من المشاكل البيئية يتطلب فرض العديد من الضرائب الإفرادية، فإن ذلك يخلق صعوبات إدارية.

١١٧ - ولن تكون هناك حاجة لمعالجة العديد من الصعوبات الإدارية في حال إدخال ضرائب بيئية غير مباشرة لأن هذه الضرائب سوف تتحسب على أساس أسعار السوق للمدخلات الانتاجية أو المنتجات التامة الصنع.

٤٤ التضارب بين أهداف السياسات

١١٨ - إن استخدام الأدوات الاقتصادية للأغراض البيئية يحتاج إلى التوازن مع أهداف السياسات الأخرى، وخاصة (الانصاف في) توزيع الدخل والقدرة التنافسية الدولية.

١١٩ - وتنفيذ الأدوات الاقتصادية قد تنجم عنه آثار مختلفة فيما يتعلق بالتكاليف والتوزيع بالنسبة لمختلف الشركات والقطاعات والمناطق ومجموعات الدخل. وعلى سبيل المثال، فإن المناقشات بشأن فرض ضريبة وطنية على الكربون كثيرا ما تتركز على ما إذا كانت الضريبة المقترحة ستؤدي إلى الإضرار بالبقاء، أو إلى تسریع عمال المناجم أو إلى تقویض صناعات التصدير، وهذه هي الاعتبارات الأساسية في اعتماد ضريبة الكربون في السويد وهي ما تزال عنصرا رئيسيا في ضريبة الطاقة - الكربون المقترحة من جانب لجنة الاتحادات الأوروبية.

١٢٠ - وتشكل المسائل المتعلقة بالتوزيع أيضا عنصرا أساسيا في برامج الاتجار بـ رخص إطلاق الابعاثات في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإن صيغة تخصيص المسموحات الأولية كانت واحدة من أكثر المسائل المثيرة للجدل في النقاش حول النص المتعلق بالمطر الحمضي في قانون الهواء النقي لعام ١٩٩٠.

١٢١ - وحتى الآن، لم يجر إلا عدد ضئيل نسبياً من التحاليل الاختبارية بشأن الآثار التي ترتبها الأدوات الاقتصادية على التوزيع. بيد أن نتائج هذه الدراسات تشير إلى أن الضرائب البيئية تميل إلى أن تكون تنازلية (ولا سيما في حالة ضريبة الطاقة) وأن الضرائب البيئية والاتجار بالرخص يمكن أن تؤدي إلى تحويلات كبيرة في الثروة. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مكافحة أو تعويضية لضمان القبول السياسي للأدوات الاقتصادية.

٥. القلق إزاء القدرة التنافسية الدولية

١٢٢ - تعارض الصناعة عموماً إدخال الرسوم والضرائب البيئية خوفاً من أن تؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية الدولية والعملة المحلية. وفضلاً عن ذلك، فإنه يخشى من أن يؤدي فرض الضرائب من طرف واحد إلى إيجاد " الصادرات التلوث"، أي أن هذا التدبير قد لا يكون فعالاً من الناحية العالمية. بيد أن التحليل الاختباري يشير إلى أنه قلماً تكون هناك علاقة منتظمة ما بين المعايير البيئية المرتفعة والقدرة التنافسية الدولية في مجال السلع الحساسة بيئياً. وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات المستويات العالية من الإنفاق البيئي ربحت وخسرت في وقت واحد من حيث القدرة التنافسية في مجال الصناعات الحساسة بيئياً. ومما يؤسف له أن معارضه الصناعة للضرائب البيئية. ولا سيما في مجال الطاقة. دفع حكومات كثيرة إلى إدخال إعفاءات وحسومات مختلفة أدت في النهاية إلى إضعاف الأثر الحاسم للضريبة وتقويض تحقيق الأهداف البيئية.

١٢٣ - وفي حالة نظم التأمين القابل للاسترداد، فإن التأثير التجاري يتأنى بصورة أساسية من جراء ما يستلزم الإشتراك في النظام من متطلبات وتكليفات إضافية. وقد تؤدي نظم التأمين القابل للاسترداد إلى أن تكون بمثابة حواجز غير جمركية للتجارة وأن تعطي ميزة تنافسية للمنتجين المحليين.

١٢٤ - ومن المحتمل أن تحدث الاعباء المالية اختلالات في التجارة الدولية وأن تختلف قواعد مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية. ووفقاً لقواعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تخضع الإعانت المالية لشروط خاصة لأنها تخالف مبدأ "الملوث يدفع" الذي اعتمدته بلدان المنظمة في عام ١٩٧٢. ويتوقف منح المساعدة تحديداً على الشروط التالية: (أ) ينبغي أن تكون انتقائية ومقصورة على أجزاء الاقتصاد التي قد تواجه بدونها صعوبة شديدة؛ (ب) ينبغي أن تكون مقصورة على فترات انتقالية محددة تحديداً دقيقاً مسبقاً وأن تتكيف مع المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المحددة المرتبطة بتنفيذ البرنامج البيئي للبلد؛ (ج) ينبغي ألا تحدث اختلالات هامة في التجارة والاستثمار الدوليين.

٤٢- الخبرة المكتسبة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال**أ - إطار السياسة العامة**

١٢٥ - ورثت البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال من التركة البيئية لعهد التخطيط المركزي. فقد أحدث التلوث المرتفع والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في العقود الماضية فجوة واسعة بين احتياجات التمويل البيئي والموارد المتاحة.

١٢٦ - خلال مرحلة الانتقال، تأثر وضع نظام فعال للتمويل البيئي تأثرا سلبيا بالخطى البطيئة نسبيا للتحول إلى القطاع الخاص، ونواحي القصور في النظام المصرفي وتختلف أسواق رأس المال وقصور النظم المالية. بيد أنه نظرا للإصلاح الاقتصادي الجاري ولتحسينات التدريجية في إطار السياسة البيئية، من المتوقع أن تعتمد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على نظمها القائم المتعلقة بضرائب ورسوم الانبعاثات لإنشاء نظام قوي للسياسة البيئية يقوم على أساس الحوافز.

١٢٧ - وتشمل التحديات الأساسية في المستقبل تحديد أهداف نوعية وكمية دقيقة وممكنة التحقيق، وكذلك مواءمة غايات السياسات البيئية مع غيرها من السياسات.

ب - الاستخدام الحالي للأدوات الاقتصادية

١٢٨ - كما هي الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك زيادة في استخدام الأدوات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتجربة أوروبا الوسطى والشرقية موثقة توثيقا جيدا، وهي لذلك ستكون محور التركيز في هذا الفرع. ففي أوروبا الوسطى والشرقية، تستخدم الرسوم على الانبعاثات على نطاق واسع. وأهم الرسوم المفروضة هي الرسوم على تلوث الهواء والنفايات والانبعاثات إلى المياه السطحية. وعلى سبيل المثال، ففي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا تفرض رسوم تلوث الهواء على مصادر النقاط الصناعية الكبيرة والمتوسطة الحجم، والهدف من وراء ذلك، في البلدين، هو توفير حواجز اقتصادية لتدابير الحد من التلوث وإدارار الدخل. وتفرض استونيا وبولندا وروسيا وهنغاريا جميعها ضرائب على انبعاثات الهواء والقوى، وتأخذ في اعتبارها العوامل التي تؤثر على مستوى الضرر البيئي ككمية وسمية الانبعاثات.

١٢٩ - وفضلا عن ذلك، يمكن أن توجد أمثلة على الرسوم المفروضة على النفايات في عدد من البلدان. ففي بلغاريا، مثلث، هناك رسم بلدية مفروض على مستخدمي النفايات، يسري منذ عام ١٩٥١. وفي حالة رسوم النفايات التشيكية، تجدر الاشارة الى أن رسوم البلدية المفروضة على مستخدمي النفايات قد فرضت في العديد من الحالات حتى قبل الحرب العالمية الثانية.

١٣٠ - وفضلا عن ذلك، فإن الرسوم المفروضة على الانبعاثات إلى المياه السطحية يمكن الوقوع عليها في بلدان مختلفة. ففي بلغاريا، مثلما، كانت الرسوم المفروضة على مستخدمي المياه المستعملة سارية منذ عام ١٩٥١. وفي الجمهورية التشيكية، كانت الرسوم المفروضة على المستخدمين فيما يتعلق بشبكة

المجاري ومعالجة مياه المجاري سارية منذ عقود. وتسمى الرسوم الهنغارية المتعلقة بشبكة ومعالجة مياه المجاري "أسعاراً منظمة". وبما أن تكلفة معالجة المياه المستعملة تختلف باختلاف المناطق، فإن مستويات الرسوم تختلف أيضاً.

١٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم على المنتجات تطبق في عدد من البلدان. فالرسوم على الوقود الهنغاري كانت سارية منذ عام ١٩٩٢. وفي بولندا، هناك أداة قائمة شبيهة بالرسوم على المنتجات. وفي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا يتوقع إدخال الرسوم على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفضلاً عن ذلك، ففي العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية يوجد تمييز ضريبي بين البنزين المحتوي على الرصاص والبنزين الحالي من الرصاص.

١٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري استخدام نظم التأمين القابل للاسترداد في مختلف بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفي الجمهورية التشيكية، يجري إعداد قانون يتعلق بالتفليف يعالج أيضاً المشاكل المعقدة في نظام التأمين القابل للاسترداد الحالي. وفي بولندا، تتوقف معدلات التأمين القابل للاسترداد على المفاوضات الطوعية بين الصناعة وتجار التجزئة.

١٣٣ - وأخيراً، تطبق حواجز الإنقاذ في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ففي بولندا، مثلاً، تفرض غرامات في مجالات الهواء، والماء، والتربة، والضوابط، وال المجالات المغناطيسية الكهربائية، واستخراج المعادن. وفي الجمهورية التشيكية، تفرض رسوم عدم الامتثال على تلوث الهواء والمياه المستعملة على حد سواء بالإضافة إلى الرسوم الحالية على الانبعاثات/النفايات السائلة.

ج - تذليل العقبات التي تعرّض زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية

١٣٤ - تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال معظم العقبات التي تعرّض زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية التي جرت مناقشتها أعلاه في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأدوات المختلفة الأخرى. وتذليل هذه العقبات أكثر صعوبة بوجه عام، كما يتضح من الأمثلة الواردة أدناه.

١١ عدم كفاية القبول السياسي

١٣٥ - كما هي الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمثل القبول السياسي عقبة رئيسية أمام زيادة دور الأدوات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتترك التغيرات السريعة والمثيرة أحياناً في الساحة السياسية وزعامة الحكومات أثراً عكسيّاً على استمرارية العمل الجاري. وثمة حاجة إلى زيادة الإرادة السياسية والشجاعة السياسية لمعالجة مسألة الحماية البيئية على نحو جاد.

١٢٦ - الصعوبات الإدارية

١٣٦ - ترتبط المشاكل الرئيسية في تنفيذ السياسة البيئية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بالإنتفاذ. وثمة حاجة إلى استكمال مفهوم سيادة القانون بقرارات قوية للإنتفاذ.

١٣٧ - وتشترك السلطات المحلية على نحو متزايد في تنفيذ الأدوات الاقتصادية. وفي بعض الحالات، توجد عدة مستويات ومكاتب حكومية مختلفة مشتركة في تشغيل آلية واحدة. وقد تكون الأداة مصممة موضوعة على المستوى الوطني، حيث تحدد السلطات المحلية مستويات معينة للابتعاث مع اضطلاع هيئات التفتيش الأقلية بعمليات الرصد وجباية الأموال. ومع أنه يبدو أن هناك فوائد في إشراك السلطات المحلية التي لها مصلحة مباشرة في الأوضاع المحلية ومعرفة محلية فريدة، فإن هناك أيضاً نقاط إدارية إضافية مع اشتراك كل مستوى من المستويات الحكومية.

١٣٨ - تضارب أهداف السياسات

١٣٨ - من المفترض أن تساعد الأدوات الاقتصادية المختلفة المستخدمة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عموماً في جمع الإيرادات وتحقيق التلوث. وفي حين أن قدرتها على جمع الأموال قد تبيّن بقدر من الوضوح، فإن فعاليتها كحوافز لوقف أو لتغيير الممارسات الملوثة تعتبر أقل وضوحاً.

١٣٩ - يبد أن فرض رسوم وغرامات بمستويات متعددة عموماً على المستخدمين ليس له تأثير كبير على تغيير سلوك كثير من الملوثين. ومن المؤكد أن الأموال التي تجمع حالياً من الملوثين يعاد توزيعها في الغالب إلى القطاعات العامة لدعم مرافق الخدمات العامة مثل معامل معالجة المياه والتدفئة ومعامل الطاقة. وتعتبر الرسوم ضئيلة إلى درجة لا تشجع الملوثين على خفض الانبعاثات كما أنها تحرم الملوثين في الوقت نفسه من الأموال التي كان يمكن، لو لا الضريبة، تشجيعهم على استثمارها في التدابير الرامية إلى الحد من التلوث أو الوقاية منه أو مطالبتهم بذلك.

١٤٠ - الأوضاع الاقتصادية والهيكلية غير المواتية

١٤٠ - بالرغم من أن الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً في السابق تعمل على تحويل أنفسها إلى اقتصادات سوقية بمعدلات مختلفة، وعلى مسارات مختلفة، فإنها تشتراك في خصائص تؤثر بشكل مباشر في فعالية الصكوك الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يؤثر تطوير عملية التحول إلى القطاع الخاص تأثيراً حيوياً في الفعالية العملية للصكوك الاقتصادية. كما أن التحول إلى القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة الكبيرة (كثافة التلوث) لم يبدأ بعد على نطاق كبير.

١٤١ - وفضلاً عن ذلك فإن التنفيذ الفعال للصكوك الاقتصادية يواجه معوقات بسبب عدم كفاية ربحية المشاريع. ويتبين من البيانات، التي تشير إلى الاختلافات بين الرسوم والغرامات المفروضة وبين المبالغ التي تدفع فعلاً، عدم قدرة المشاريع على الدفع بدرجة كبيرة. وفضلاً عن ذلك فإن التضخم الذي لا يزال كبيراً

في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، يؤثر في خفض قيمة الرسوم وفي مستويات الضرائب المفروضة. ولا توجد آليات للتكييف مع التضخم إلا في حالات قليلة.

١٢ - تجارب البلدان النامية أ - إطار السياسة العامة

١٤٢ - تواجه البلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مشكلات تلوث شبّيه بتلك الموجودة في بلدان أوروبا الشرقية. وإن كانت هذه البلدان لا تفتقر بالضرورة للكفاءة. ومن جهة أخرى، فإن هناك بلداناً كثيرة، في أفريقيا على سبيل المثال، تفتقر للكفاءة ولكنها لا تشهد سوى مستوى ضئيل نسبياً من التلوث الصناعي. وتمثل مشاكلها البيئية في الإدارة الأساسية للموارد الطبيعية الحساسة مثل التربة والمياه، والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي. وتركز أولوياتها الرئيسية على الغذاء ومياه الشرب والطاقة والمرافق الصحية والعلوية.

١٤٣ - وفي كثير من الحالات، تنظم اقتصادات البلدان النامية حول استخراج المواد الخام وتصدير المنتجات الزراعية. ويمكن لهذه القطاعات أن تصبح مدمرة للبيئة بدرجة كبيرة. وحتى الصناعات الصغيرة نسبياً يمكن أن تمثل تهديدات خطيرة للبيئة بسبب انعدام الموارد لتخفيف التلوث أو لمكافحته أو حتى لرصدده.

١٤٤ - وإذا كان التلوث الصناعي أقل انتشاراً بمعناه التقليدي في كثير من البلدان النامية، فإن المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية ذات الصلة بالغذاء والمياه والصحة وما شابه ذلك تعتبر أكثر خطورة مما هي عليه في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

ب - الاستخدام الحالي للأدوات الاقتصادية

١٤٥ - ليس مستغرباً أن تشهد البلدان ذات المستوى العالمي من التنمية الاقتصادية، كالبلدان الحديثة التصنيع في آسيا، استخداماً كثيفاً للأدوات الاقتصادية في سياساتها البيئية. وينطبق الشيء نفسه على عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. إلا أنه حتى في المناطق والبلدان الأقل نمواً، يعتبر واضعو السياسة أن الأدوات الاقتصادية أدوات مهمة تكمل اللواحة التنظيمية.

١٤٦ - ويوجد في كثير من البلدان النامية أحكام في نظمها لضرائب الشركات، يقصد منها الحد من الأضرار بالبيئة. فعلى سبيل المثال تعطي جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا استهلاكاً معجلاً للاستثمارات التي يقصد بها منع تأكل التربة أو زرع محاصيل دائمة أو شبه دائمة. وفي أمريكا اللاتينية، تقدم البرازيل وشيلي وكولومبيا حواجز لإعادة زراعة الأحراج.

١٤٧ - ويستخدم عدد من البلدان النامية التمايز في ضريبة وقود المحركات لخفض الأضرار البيئية وفرض رسوم ضريبية على الوقود المعالج بالرصاص أعلى من تلك المفروضة على الوقود غير المعالج بالرصاص.

ويقصد من التمايز في معدلات الضريبة الحد من استهلاك الوقود الذي يعتبر مصدراً مهماً للجسيمات الصلبة من الفلزات الثقيلة. ففي تايلند على سبيل المثال، ولتشجيع الإحلال، تقدم الحكومة إعانة لسعر ضخ البنزين غير المعالج بالرصاص لجعله أقل تكلفة من الآخر المعالج بالرصاص، وتمويل تلك الإعانة بفرض ضريبة زائدة على البنزين المعالج بالرصاص. وفي مقاطعة تايوان الصينية يباع البنزين غير المعالج بالرصاص بسعر أقل.

١٤٨ - واستخدمت الضرائب المفروضة على السيارات بدرجات متفاوتة من التعقيد للحد من استخدام السيارات واستهلاك الوقود. وتفرض بعض البلدان كالارجنتين وكوت ديفوار ضرائب سنوية على السيارات ولكنها ت نوع معدلات الضرائب طبقاً لمقياس استهلاك الوقود مثل قوة المحرك بالحصان ومعدل استهلاك الوقود وزن السيارة أو حجم المحرك. وفي حالات أخرى، توضع الضرائب على المركبات لتشجيع استخدام المركبات ذات الانبعاثات المنخفضة. فعلى سبيل المثال، تساوي الضرائب المفروضة على المركبات التي تعمل بمحركات дизيل في كينيا ضعف الضرائب المفروضة على المركبات التي لا تعمل بمحركات дизيل.

١٤٩ - وببدأ عدد من الحكومات في آسيا، تجربة تجمع بين الضرائب والإعانات. وتتمتع هذه الخطط بمزية التمويل الذاتي إلى حد كبير. وتحقق التوازن بين أثر التشديد (العصا) والترغيب (الجزرة). وربما تكون أكثر قبولاً سياسياً من فرض الضرائب أو الرسوم المباشرة لأنها تعتبر أكثر عدالة.

١٥٠ - ويمكن العثور على التأمين القابل للاسترداد على سبيل المثال في مقاطعة تايوان الصينية. فقد بدأت مقاطعة تايوان الصينية بتنفيذها لقانون التخلص من النفايات في عام ١٩٨٨، وذلك بتنفيذ نظام للاستعادة/التدوير للنفايات الصلبة بما فيها الزجاجات وعلب الألومنيوم والأوراق المهملة.

١٥١ - ويدعم الانتقاص العام المقدم في شكل إعانات، في كثير من الأحيان، النظم والرسوم البيئية التي لا تكون فعالة بقدر كاف لحظر المستوى المطلوب من الاستثمار الخاص لتخفيض التلوث بما يحقق نوعية البيئة المطلوبة. ففي الهند مثلاً، تستخدم حواجز للضرائب ومعدلات الفائدة. وفي ماليزيا تقدم أوجه الدعم للشركات التي تنشئ مرافق لتخزين ومعالجة النفايات والتخلص منها. كما تقدم الاعفاءات من رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات للتكنولوجيات المستخدمة لتخزين ومعالجة النفايات الخطرة والتخلص منها.

١٥٢ - وفي تايلند خفضت ضريبة الاستيراد على معدات مكافحة ومعالجة التلوث إلى أقل من ١٠٪ في المائة، كما يسمح قانون صدر في عام ١٩٧٧ في الفلبين بـ«تعريفة الاستيراد على معدات مكافحة التلوث لفترة ١٠ سنوات وكذلك أدخلت حسومات على المعدات المنتجة محلياً».

ج - تذليل العقبات التي تتعرض زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية

١٥٣ - تواجه البلدان النامية صعوبات أكبر من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتعلق بالتلغلب على مجموعة المعوقات أمام زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية، التي تمت مناقشتها سابقاً ضمن

إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويوضح ذلك من الأمثلة التالية التي تركز على القبول السياسي للأدوات الاقتصادية والصعوبات الإدارية وتعارض الأهداف المتعلقة بالسياسة.

١. عدم كفاية القبول السياسي

١٥٤ - ظل رجال الصناعة والملوثون الآخرون في البلدان النامية، يقاومون إدخال الأدوات الاقتصادية، كما كانت الحالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لأنهم يعتقدون أنهم يتمتعون بنفوذ أكبر في تصميم وتنفيذ اللوائح التنظيمية من النفوذ الذي يتمتعون به فيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك فإن الصناعة المحلية ترى أن من الأسهل تفادي الامتثال لمعايير معينة، بافتراض ضعف القدرة على الرصد والإنتقاد، بدلاً من آليات مالية تشتمل على حواجز لا توفر فيها مرونة كافية. وكذلك سيكون من الصعب في ظل الأدوات الاقتصادية اللجوء إلى المحاكم يمثل ما تتيحه اللوائح الآن. وأخيراً فإن بعض الأدوات الاقتصادية (ولا سيما الرسوم) قد ينجم عنها أعباء مالية تفوق القدرة على الامتثال للوائح.

١٥٥ - ويوجد اعتقاد لدى القطاع الخاص في كثير من البلدان، بأن القوانين لا تطبق على نحو متساو على جميع الفعاليات الاقتصادية: فشركات الدولة لا تدفع غرامات في كثير من الأحيان ولا سيما بشأن التلوث وذلك إما لأنها فقيرة للغاية أو لأنها قوية سياسياً.

١٥٦ - والأهم من ذلك أن هنالك اعتقاداً واسعاً في أوساط السياسيين وكبار الموظفين الحكوميين بأن اعتماد الممارسات السليمة بينها ستترجم عنه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير، كما أن مكافحة التلوث سوف تحول الموارد النادرة من المجالات الاجتماعية ذات الصلة وستؤدي إلى زيادة في الأسعار.

٢. الصعوبات الإدارية

١٥٧ - هناك حاجة للتعجيل ببناء المؤسسات وتطوير القدرات الإدارية لتنظيم استخدام الأدوات الاقتصادية في البلدان النامية. وينبغي في البداية استخدام الهيكل القائم على أحسن وجه ممكن. ويظل التساؤل قائماً منذ بعض الوقت، بأنه طالما أن إدخال الضرائب البيئية سوف يحتاج إلى هيكل وآليات جديدة فربما يكون من الأفise إدخال حواجز بيئية في الضرائب التي ستفرض على أي حال (على سبيل المثال الضريبة المفروضة على السلع والخدمات) في الوقت الذي يتم فيه إدخال الضرائب البيئية تدريجياً مع تطور القدرات الإدارية والتكنولوجيا. إلا أنه يبدو أن استخدام الهيكل الضريبي القائم لتوفير الحواجز لحماية البيئة لم يجد الحماس الكافي ولا سيما إذا تضمن إعادة التشكيل لمعدلات الضرائب أو الوعاء الضريبي التي تقوم عليها ضرائب الدخل والاستهلاك.

١٥٨ - وتعاني المؤسسات البيئية الحكومية في كثير من البلدان، من النقص في الميزانية، ولذلك لا تتوفر لها سوى قدرة إدارية وإنفاذية ضعيفة فيما يتعلق بالمعدات والموظفين. وفضلاً عن ذلك لا يوجد تنسيق للسياسات كما أن هناك تداخلاً بين المؤسسات الحكومية.

١٥٩ - بالإضافة إلى ذلك يوجد اعتقاد عام في الوكالات البيئية بأن استخدام الأدوات الاقتصادية لن ينجم عنه فقدان الرقابة المباشرة على الملوثين فحسب وإنما ستضطر للتعاون على نحو أوثق مع وزارات التمويل الاقتصادي نظراً لأن دعمها يكون مطلوباً عادة لوضع آية ضرائب أو رسوم جديدة.

١٦٠ - ويتسم التنسيق بين وزارات البيئة والوزارات الاقتصادية بالضعف عموماً، ولا تنظر الوكالات البيئية لسياساتها وأعمالها من منطلق اقتصادي واسع. وتبعاً لذلك فإن الوزارات الاقتصادية لا تراعي بقدر كاف الآثار البيئية عند وضعها لسياساتها الاقتصادية الشاملة أو القطاعية.

٣- التضارب بين أهداف السياسات

١٦١ - ورث كثير من الاقتصادات النامية، كغيرها من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، قطاعاً عاماً كبيراً يجري تحويله إلى قطاع خاص على نحو تدريجي. وينبغي معاملة صناعات القطاعين العام والخاص على نحو متساو. ومن شأن تيسير قيود الميزانية على المشاريع العامة، وكذلك الاستثناءات وحالات الإعفاء، أن تديم التشوّهات وتعمق قيام الأدوات الاقتصادية بدور أكبر.

(ج) التخلص التدريجي من استخدام الأدوات الاقتصادية غير الملائمة للبيئة

١٦٢ - أوضحت المناقشة السابقة للاتفاق العام بوصفه أداة اقتصادية أن دعم المدخلات كالمبادرات الحشرية والأسمدة الكيميائية والطاقة، بالإضافة إلى أوجه الدعم للنواج وتخفيض أسعار الموارد، يمكن أن يكون له آثار بيئية سلبية. وفضلاً عن ذلك فإن عدم كفاية توفير النفقات التشغيل والصيانة وعدم التقييم الملائم للتكليف والمكاسب البيئية في المشاريع الاستثمارية المختلفة، يمكن أن يحدث أثراً سلبياً على البيئة.

١٦٣ - ومن ثم فإن إحدى الطرق المعقولة لمعالجة الاهتمامات البيئية هي السعي لإزالة التشوّهات في سياسة الإنفاق العام، إذ أن ذلك من شأنه تحسين الرفاه الاقتصادي وأن يكون له أثر إيجابي على الاحتياجات المالية الازمة للتنمية المستدامة.

١٦٤ - ويستطيع واضعو السياسات اتخاذ خطوات عديدة لتنفيذ سياسة إنفاق تلامن البيئة. فمن ناحية الانتاج على سبيل المثال يمكن التخلص تدريجياً من أوجه الدعم التي تشجع أنماط الانتاج أو الاستهلاك التي تزيد بما هو مرغوب فيه اجتماعياً.

١٦٥ - وفضلاً عن ذلك، يستفاد من التجربة أن طابع ونطاق أوجه الدعم للمدخلات كان يختلف، بما يتراوح بين تقديم أسعار صرف مدعاومة تقل عما هو موجود في السوق بالنسبة للواردات، وت تقديم إعانت ائتمانية وخفض أسعار السوق بالنسبة للمدخلات بأقل مما تسمح به مستويات المقاومة السوقية. وكثير من أوجه الدعم هذه لا يمكن تبريرها على أساس اقتصادية ولا سيما على مدى فترات طويلة من الزمن. وفي ضوء آثارها البيئية بالإضافة إلى الأعباء المالية (أو شبه المالية) التي تفرضها، سيكون من الضروري دراسة السبب الرئيسي لها من جديد. وربما يؤدي التحليل الدقيق إلى إمكانية إلغاء أوجه الدعم هذه.

١٦٦ - يمكن لوفرات الإنفاق المحتملة الناجمة عن تخفيض الدعم أن تتحقق إمكانيات من الموارد لتمويل التنمية المستدامة.

١٦٧ - وفيما يتعلق بتحسين سياسات الإنفاق العام الأخرى، ينبغي التركيز على أن توفير النفقات الملائمة لعمليات التشغيل والصيانة أمر ضروري ليس فقط لضمان انتاجية المشاريع القائمة، ولكن أيضاً لتفادي الآثار الضارة على البيئة.

١٦٨ - وينبغي، عند الاختيار بين المشاريع وحجم عملياتها، أن تراعي الجوانب البيئية من حيث الكمية أو على الأقل من حيث النوعية. وتبرز أهمية ذلك بسبب عدم قابلية استرجاع النفقات الرأسمالية واحتمال ارتفاع تكلفة التخفيف من الأضرار البيئية بعد بدء المشروع.

٢ - استعراض فائدة الصناديق البيئية الوطنية

١٦٩ - تعتبر الصناديق البيئية الوطنية إلى حد كبير، غطاء ضمن ميزانية الإنفاق أو صندوقاً حكومياً منفصلاً مكرساً للمصروفات البيئية. ويمكن أن تأتي مصادر الصناديق من الضرائب المخصصة لهذا الغرض، أو من المنح والتحويلات الأجنبية أو من الاعتمادات المخصصة ضمن الميزانية العامة. ويمكن استخدام الصناديق في مجموعة من المشاريع البيئية وأن تشارك فيها مستويات حكومية متعددة.

١٧٠ - ويعتبر كثير من الخبراء أن تخصيص ضرائب للصناديق البيئية الوطنية قد يكون نعمة ونقطة معاً في أحسن الفروض، وذلك لوجود حجج قوية ضدّه من حيث الكفاءة.

١٧١ - يمكن القول بوجه عام إن هناك بعض الأسباب الواضحة للحاجة إلى نظام غير نوعي إلى حد كبير لإيرادات الضرائب، وهي أسباب مؤثرة على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بالنظام الأمثل للضرائب. ويميل نظام الإيرادات المخصصة لأن يكون قابلاً للتذبذب لأن الإنفاق يتبع تغير الإيرادات. وفضلاً عن ذلك، وبسبب ضيق القاعدة الضريبية للمخصصات البيئية، يمكن تعرض الإيرادات وبالتالي الإنفاق لتقلبات كبيرة وقد يتضرر في بعض الأحيان عن الوفاء بتمويل البرامج التي تستهدف البيئة.

١٧٢ - وتحل المناقشة التالية للصناديق البيئية الوطنية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وفي البلدان النامية. الأسباب التي جعلت هذه الصناديق، بالرغم من أوجه العيوب التي شابتها، تحتفظ بعامل جذب كمصدر للتمويل البيئي.

(أ) الصناديق البيئية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧٣ - تستخدم آليات التمويل المخصصة، في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتأمين تدفق متظم من الإيرادات لبعض الأهداف المتعلقة بحماية البيئة. وقد استخدمت هذه الآليات، في الغالب، لتمويل الاستثمارات في الخدمات البيئية العامة لتحقيق الامتثال للوائح البيئية. وكلما كانت الصلة مباشرة بين مصدر الإيراد وأوجه استخدامه أصبح نظام التخصيص مقبولاً سياسياً.

١٧٤ - وهناك أمثلة عديدة للصناديق البيئية الوطنية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فعلى سبيل المثال وفّر تخصيص إيرادات في الميزانية مصدرًا ثابتًا لتمويل مراافق لمعالجة تصريف المياه العامة في الولايات المتحدة في إطار برنامج منح التشبييد أثناء الفترة ١٩٧٩ و ١٩٨٩ وبرامجه صندوق الولايات الدائري منذ عام ١٩٨٩. وفي كثير من الأحيان، يبدو أن فرض "ضرائب الأثر" على التبغ والكحول هو الأمر الأقل صعوبة سياسياً لجمع الأموال لبرامج حماية البيئة. وتفرض ولاية واشنطن بالولايات المتحدة على سبيل المثال، ضريبة على السجائر مخصصة لتمويل برامج جودة المياه.

١٧٥ - ومن بين النظم المحلية المعروفة جيداً في أوروبا،نظم وكالات إدارة أحواض الأنهر الفرنسية التي تتفرض رسوماً كبيرة لتفطية تكاليف إدارة إمدادات ونوعية المياه في حوض النهر. وتطبق آليات مماثلة في ألمانيا وهولندا.

١٧٦ - وتوجد آليات مخصصة أنشئت من الرسوم البيئية لرقابة نوعية الهواء، منها على سبيل المثال وكالات في البرتغال وفرنسا وكندا والولايات المتحدة. وخصصت رسوم على ضجيج الطائرات لتفطية تكاليف التخفيف من الضجيج في ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا، كما توجه ضرائب التخلص من النفايات إلى نفقات المعالجة وإعادة التدوير في عدد من البلدان.

١٧٧ - وأوضحت تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مكاسب التخصيص تكون أكثر وضوحاً عندما تخصص رسوم بيئية مباشرة في البرامج اللامركزية. وكانت المزايا الرئيسية لذلك المشروع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الأثر الحفاز للرسوم وزيادة الشفافية والمقبولية السياسية للنظام بسبب الصلة الوثيقة بين مصادر الإيرادات وأوجه إنفاق الإيرادات.

(ب) الصناديق البيئية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

١٧٨ - تمويل برامج البيئة عن طريق المصادر الخاصة والمخصصات في الميزانية العادية لا يكفي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهذا لعبت هذه الصناديق دوراً كبيراً كمصدر للتمويل البيئي.

١٧٩ - ويبدو أن أهمية الصناديق البيئية الوطنية في مجال الإنفاق البيئي تزداد في معظم البلدان. ففي روسيا على سبيل المثال، زادت حصة الصناديق البيئية الوطنية في الاستثمارات الرأسمالية للحد من التلوث من نسبة ٦.٦% في المائة عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٢٩.٦% في المائة عام ١٩٩١. وفي بولندا ارتفعت حصة الصناديق البيئية الوطنية في النفقات البيئية الإجمالية من نسبة ٢.٠% في المائة عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٢٢.٣% في المائة عام ١٩٩٢.

١٨٠ - وأوضحت تجربة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن الصناديق البيئية الوطنية تعتبر أدوات تمويل تلعب دوراً كبيراً في إعادة توزيع وتحصيص الإيرادات للاستثمار في المجالات ذات الأولوية التي تحد من الأضرار البيئية وبطريقة فعالة من حيث التكاليف.

(ج) الصناديق البيئية في البلدان النامية

١٨١ - تم على مدى فترة السنوات الخمس الماضية، إنشاء ما يزيد عن ٢٠ صندوقاً بيئياً وطنياً في البلدان النامية كان معظمها في الأماكن التي صحب فيها النمو الاقتصادي تدهور بيئي خطير مما أدى إلى تدخل الحكومة، وحيث لا تكون النفقات المخصصة من الميزانية العامة لقطاع البيئة كافية. ونظراً لأن رسوم الانبعاثات والضرائب البيئية الأخرى لا تلعب دوراً مهماً في معظم البلدان النامية، فإن مصادر إيرادات الصناديق البيئية الوطنية تأتي عادةً أو تستكمل من (أ) الرسوم المخصصة التي لا ترتبط مباشرة بالبيئة (يقوم الصندوق البيئي الوطني في الجزائر على سبيل المثال بجمع إيراداته من ضريبة على تذاكر الخطوط الجوية الدولية) أو (بـ*) مصادر خارجية (أنشئ صندوق الحد من التلوث في سري لانكا بمساعدة من مساهمات المانحين). وتحتل كوستاريكا موقعاً متميزاً لأنها تخصص ثلثي الضريبة المفروضة على النفط لصندوق يمول مشاريع للهيكل الأساسية لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

١٨٢ - وبالإضافة إلى الصناديق البيئية الوطنية التي تمول من مصادر من إيرادات مخصصة، أنشئ في عدد من البلدان صناديق بيئية وطنية تمول من الخارج. وبالرغم من أن معظم الصناديق البيئية الوطنية المملوكة من الخارج تعالج قضايا الطبيعة وحفظ التنوع البيولوجي، فإن العديد من الصناديق البيئية الوطنية قد أنشئ لأغراض تخفيف التلوث. ففي سري لانكا على سبيل المثال، أنشئ صندوق لتخفيض التلوث بمساعدة من حكومة هولندا. وكذلك يساعد التمويل المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واعتمادات الميزانية في تمويل الصناديق البيئية الوطنية في تايلاند. وتلت الصناديق البيئية الوطنية أيضاً دعماً مالياً من مانحين آخرين مثل كندا والنرويج والولايات المتحدة ومrfق البيئة العالمي. وبالإضافة إلى ذلك تم تقديم الدعم المالي من خلال تحويل الدين لتمويل تدابير لحفظ الطبيعة ومن تحويلات الدين.

١٨٣ - وأنشئت الصناديق البيئية الوطنية المملوكة من الخارج من خلال منح متعددة الأطراف وثنائية أو من خلال عمليات لتحويل الدين لتدابير حفظ الطبيعة. وتعتبر الصناديق البيئية الوطنية التي أنشئت كصناديق استثمارية أكثر ملاءمة لصناديق حفظ الطبيعة.

١٨٤ - وأوضحت تجربة البلدان النامية مع الصناديق البيئية الوطنية، أن استخدام هذه الصناديق يقوم في الغالب على قرارات حسب الحالة، وعلى أساس حالات الطوارئ وعلى أولويات سياسية. وبالرغم من أن الصناديق البيئية الوطنية يمكن أن تخدم كحافز لتعبئة موارد المشاريع الخاصة دون أن تؤدي إلى زيادة الرسوم البيئية بقدر ملحوظ، فإن دور آليات التمويل هذه لا يزال هامشاً.

باء - تعبئة التمويل الخاص لأغراض التنمية المستدامة

١ - النهج المتعلق بالسياسة

١٨٥ - شهدت النفقات الخاصة لمراقبة تخفيف التلوث زيادة منتتظمة في كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثناء العقد الماضي بالقيمة الحقيقية وكتسبة متوية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة للنظم البيئية الصرامة.

١٨٦ - وفي البلدان النامية، ارتفعت أيضاً النفقات الخاصة لمراقبة تخفيف التلوث في العقد الماضي ولا سيما في البلدان حديثة التصنيع في آسيا. ويتوقع للنفقات الخاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أن ترتفع مع مضي الخطى المتخذة نحو التحول إلى القطاع الخاص.

١٨٧ - واستخدمت الحكومات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وببلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية لدعم الاستثمار الخاص لتخفيف التلوث، مجموعة كبيرة من الأدوات المتعلقة بالسياسة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية هي: برامج الائتمان الموجهة، والحوافز المالية، وترتيبات التمويل المشترك، والصناديق الرأسمالية المشتركة.

٢ - إمكانية الوصول إلى الائتمان

١٨٨ - إن أداء الأسواق المالية وأسواق رأس المال لوظيفتها بصورة جيدة يعد أمراً ضرورياً لأية آلية فعالة لتعبئة وتحصيص الموارد المالية اللازمة لمنع ما للتلوث من آثار سلبية على البيئة والحد منها. ففي ظل الأسواق المالية التي تؤدي مهمتها بصورة جيدة يستطيع المستثمرون الوصول إلى مختلف مصادر التمويل بلا تقييد، حيث يكون هيكل رأس المال الذي يحبذونه هو العامل المقرر الرئيسي للتمويل الذي يختارونه.

١٨٩ - وعادة ما تكون قائمة خيارات التمويل المتاحة للصناعات في البلدان النامية محدودة بشدة، نظراً لاختلاف الأسواق المالية وأسواق رأس المال وتباططها.

١٩٠ - ورغم أن عدة بلدان قامت في أواخر عقد السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات، بتجارب فيما يتعلق بالتحرير المالي، إما بالإلغاء السريع (مثلاً الأرجنتين وشيلي) أو التدريجي (اندونيسيا وكوريا) للحدود العليا

لأسعار الفائدة والتخصيص المركزي للإئتمان والحواجز أمام الدخول إلى الأسواق إلا أنه لم يتم تحرير الأسواق المالية بما يكفي حتى الآن.

١٩١ - ويعتبر التمويل المؤسسي مقيداً بصفة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة، التي كثيراً ما ترغم على اللجوء إلى مصادر ائتمانية غير رسمية أكثر تكلفة. ونظراً لارتفاع تكلفة هذه المصادر فهي ليست مناسبة لتمويل استثمارات ذات عوائد منخفضة نسبياً، وبالتالي لا تعد مناسبة لتمويل الاستثمار في مجال الحد من التلوث. ومن أجل التعويض عن عدم كفاية المصادر الرسمية وغير الرسمية لتمويل جرى وضع برامج للائتمان الموجه في بضعة بلدان بغية دعم التمويل من أجل الحد من التلوث.

١٩٢ - وعادةً ما تقوم مؤسسات مالية مناطقة بها المسؤلية عن الائتمان الصناعي الموجه بتوفير الائتمان الموجه من أجل الحد من التلوث. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة في المكسيك بتوفير رأس المال للأالية المخصصة للائتمان البيئي في صندوق المعدات الصناعية (FONEI). وفي الهند، تقوم المصارف الإئتمانية التي تمتلك فيها الدولة حصة الأغلبية بتوفير الائتمان الموجه للصناعات فيما يتعلق بعدة مشاريع ذات أولوية، تشمل الحد من التلوث. بيد أن إتاحة الائتمان الموجه بأسعار فائدة معانة يميل إلى محاباة الشركات الكبيرة لكونها تستطيع الامتثال للشروط البيروقراطية أيسراً مما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

١٩٣ - ودرك معظم الحكومات أن برامج الائتمان الموجه ليست موجهة بصورة جيدة ويمكن أن تتسبب في تشوهات كبيرة.

٢ - الحوافز المالية

١٩٤ - وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ظلت النفقات الخاصة المتعلقة بمراقبة الحد من التلوث تتلقى الدعم ليس فقط من العديد من البرامج المعانة التي ذكرت أعلاه وإنما أيضاً من خلال قروض تساهليّة مباشرة وخطط للحوافز الضريبية المباشرة المؤقتة.

١٩٥ - فعلى سبيل المثال، تستخدم في كندا والنرويج وهولندا إعفاءات ضريبة الاستثمار التي يمنع بموجبها خصم ضريبي مباشر عن طريق إعادة ثمن شراء الأصول. وتتيح حواجز ضريبية أخرى إمكانية استهلاك قيمة بعض الأصول بمعدلات أعلى من المعدلات العادلة أو على امتداد فترات أقصر (أو بالاجرامين معاً)، وذلك بتأجيل الخصوم الضريبيّة في السنوات الأولى من عمر المشروع وتخفيف صافي القيمة الحالية للخصوم الضريبية المقبولة.

١٩٦ - وفي المانيا، على سبيل المثال، سمح بالاستهلاك المعجل لقيمة تكنولوجيا الحد من تلوث المياه، والهواء والتربة. وفي الولايات المتحدة، نص قانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٦٩ على الاستهلاك المعجل لقيمة منشآت الحد من التلوث التي يحق لها الاستفادة من القانون على امتداد فترة خمس سنوات من الـ ١٥ سنة الأولى من العمر القابل لاستهلاك القيمة لمعدات الحد من التلوث التي توجد في المنشآت الصناعية القديمة. وذلك لفترة محددة. وفي كندا يجوز أن تستفيد استثمارات الحد من التلوث المائي

والهوانى في الموضع الذى بدأت التشغيل قبل عام ١٩٧٤ والمعدات التى توفر الطاقة من معدل معجل لاستهلاك الأصول أو "صيغة خصم تكاليف الأصول الانتاجية". وفي اليابان، تسمح السلطات الضريبية كذلك للمستثمرين في مجالات الحد من التلوث، وإعادة التدوير، والمعدات التي تعمل بالطاقة الشمسية وتتوفر الطاقة، باستخدام معدل معجل لاستهلاك قيمة هذه الأصول.

١٩٧ - وتدى الأموال المعفاة من الضرائب (التي تستعمل، مثلا، في اليابان) إلى آثار مماثلة لأنثر الاستهلاك المعجل للقيمة: فحينما تقوم شركة بتخصيص جزء من دخلها للاستثمار البيئي، تعفى هذه الأموال من ضريبة الدخل. وب مجرد سحب الأموال لأغراض الاستثمار البيئي، تصبح خاضعة للضرائب. والفائدة الرئيسية لهذا النظام مستمدة من تأجيل الضرائب. وفي حالات أخرى (كما هو الحال، مثلا، في الولايات المتحدة)، تستطيع الشركات الصناعية الكبيرة في كثير من الأحيان توفير نقاط منوية تتراوح نسبتها من ١,٥ إلى ٢ في المائة من تكلفة القروض لتفعيل تكاليف استثمارات الحد من التلوث وذلك باصدار سندات ائتمانية صناعية معفاة من الضرائب. وفي أمثلة أخرى ربطت معدلات ضريبة الممتلكات التجارية بالسجلات البيئية للشركات.

٤ - ترتيبات التمويل المشترك وصناديق رأس المال الخاص

١٩٨ - تقوم بعض الحكومات والمانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، بتجريب طائفة من المشاريع التي ترمي إلى تعبئة قدر كبير من الأموال من القطاع الخاص للاستثمار في مجال البيئة.

١٩٩ - فهناك حواجز مالية (منع، تمويل مشترك) واستراتيجية (فرص تجارية جديدة). وأسباب لها صلة بالعلاقات العامة تدفع المستثمرين من القطاع الخاص إلى التعاون مع الحكومات والمانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية. و تستطيع الأخيرة تقديم حواجز مالية للاضطلاع بمشاريع قد لا تكون، جذابة للمستثمرين من القطاع الخاص لو لا تلك الحواجز، نظراً لما تنتوي عليه من مجازفات مالية وتقنية.

٢٠٠ - وعلى سبيل المثال يستطيع المستثمرؤن من القطاع الخاص الحصول على أموال من مرافق البيئة العالمي للمشاريع التي تشارك في تمويلها أكثر من مؤسسة مالية دولية من المؤسسات التي تشارك في هذا المرفق. وتحتigue أموال المرفق لهؤلاء المستثمرين إمكانية تمويل مشاريع من قبيل مشاريع مرافق البيئة العالمي، قد لا ترود لهم بغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك قد يقوم مرافق البيئة العالمي ومؤسسات التمويل المشترك بإضفاء المصداقية على مشروع ما، وهو أمر يجعله قادرًا على اجتذاب تمويل مشترك اضافي.

٢٠١ - وبالإضافة إلى التمويل المشترك، تشكل أموال رأس المال الخاص المدعومة من قبل القطاع العام نموذجاً واعداً بالنسبة للشركاء من القطاع العام - الخاص. ومن أبرز الأمثلة ثلاثة مراافق هي: الصندوق العالمي للأسوق البيئية الناشئة (وتدعمه حكومة الولايات المتحدة)، ومؤسسة الشمال الأوروبي للتمويل البيئي

(وتدعمها خمسة بلدان من الشمال الأوروبي) والصندوق البيئي لأمريكا الشمالية (ويدعمه جزئياً الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي فيما وراء البحار).

٢٠٢ - وفضلاً عن ذلك، شرع البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في دراسة إنشاء صناديق لرأس المال الخاص لأغراض التنوع البيئي والتخفيف من ابعاث الغازات الحابسة للحرارة في البلدان النامية.

جيم - التعاون بشأن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة

٢٠٣ - يدعو برنامج القرن ٢١ إلى طائفة عريضة من الإصلاحات في مجال السياسات المحلية، بالاشارة إلى تطبيق مبدأ تغريم المسؤول عن التلوث والدور الهام للقواعد والأدوات الاقتصادية.

٢٠٤ - وفي بعض الحالات قد يتضمن تنفيذ الإصلاحات المذكورة إعداد تحليل للفوائد - التكاليف التي تتطوّر عليها العوامل المحلية، لئلا يتعدد البلد المعنى بالإصلاح في إتخاذ التدابير الالزمة من جانب واحد. ولكن لما كان يتطلب في معظم الحالات أن تؤخذ في الاعتبار عوامل محلية ودولية على حد سواء، فقد ترغب البلدان التي تنظر في القيام بهذه الإصلاحات في طلب التعاون الإقليمي أو المتعدد الأطراف من أجل تجنب الآثار السلبية التي تتعكس على تنافسها على الصعيد الدولي في حالة عدم قيام شركائها التجاريين بإدخال إصلاحات مناظرة.

٢٠٥ - ويمكن القيام بالتعاون بشأن إصلاح سياسات التنمية المستدامة إما على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي. ومع أنه جرى فعلاً القيام بمحاولات أولية للتعاون على الصعيد الإقليمي في أوروبا، فلم يتم القيام حتى الآن بأية محاولة للتعاون المتعدد الأطراف بشأن السياسات الوطنية.

٢٠٦ - لذلك قد يكون من المفيد إيجاز نموذج التعاون الأوروبي ومن ثم دراسة بعض الخيارات في مجال التعاون المتعدد الأطراف بشأن إصلاح السياسات الوطنية ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١.

٢٠٧ - إن الحاجة إلى اتباع نهج لعموم أوروبا إزاء السياسات البيئية مسلم بها على نطاق واسع. ويجري حالياً بذل جهود لمواهنة السياسات والصكوك البيئية الوطنية، ومن المأمول فيه أن تسهم هذه السياسات والصكوك في تحقيق الهدف المتمثل في التوافق في بلدان المنطقة.

٢٠٨ - وتؤدي عملية البيئة من أجل أوروبا، التي شرع فيها في عام ١٩٩١، دوراً هاماً في هذا المجال. وتتضمن الإعلان الوزاري، الذي اعتمد في مؤتمر البيئة من أجل أوروبا المعقد في لوسيين في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، موجزاً للبعد السياسي لتلك العملية، وطرق إلى بعض الجوانب الرئيسية للتوافق بشأن السياسات البيئية في أوروبا.

٢٠٩ - ويشكل برنامج العمل البيئي لأوروبا الوسطى والشرقية، الذي اعتمد في ذلك المؤتمر، خطوة هامة فيما يتعلق بالتشجيع على التوافق البيئي في أوروبا. وأيد المؤتمر مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في عناصر لبرنامج بيئي طويل الأجل لأوروبا (EPE). وتمثل هذه العناصر أدوات وآليات لتشجيع التعاون والتواافق في عموم أوروبا. وتجري حاليا زيادة تطوير البرنامج البيئي لأوروبا على سبيل الإعداد للمؤتمر الوزاري المعنى بالبيئة من أجل أوروبا المزمع عقده في صوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢١٠ - وفي عام ١٩٩٤ قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإعداد ورقة بشأن استعمال الأدوات الاقتصادية في حل مشاكل البيئة العالمية والعاشرة للحدود. وشملت النهج التي اقترحت للنظر في هذه المسألة على الصعيد الإقليمي، على سبيل المثال، تحقيق التوازن في نظم الضرائب الوطنية على الصعيد العالمي وفي نظم التصاريح المتداولة المقبولة إقليميا.

٢١١ - ومجمل القول إنه بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن فإنه توجد العديد من القضايا التي لم تحسم، بما فيها المشاكل ذات الصلة بتطبيق الأدوات الاقتصادية. ويقتضي حسم هذه المشاكل إيجاد زخم سياسي قوي، وهو ما قد يوفره المؤتمر الوزاري المزمع عقده في صوفيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢١٢ - ومن أجل تعزيز التعاون في وضع وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، يبدو أن الشروع في عملية مفاوضات متعددة الأطراف يمثل الخطوة المنطقية المقبلة.

ثالثا - آليات دولية ووطنية مبتكرة لتعبئة الموارد

ألف - ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا

١ - أهداف الضريبة

٢١٣ - يتعدد القول بأن النقل الجوي، على غرار سواه من استعمالات الطاقة، يسهم في الاحتراق العالمي، وقد يسهم كذلك في نفاذ أوزون طبقة الاستراتوسفير بالإضافة إلى مجموعة كبيرة أخرى من الشواغل البيئية.

٢١٤ - ونتيجة لذلك - تجري في محافل دولية مختلفة مناقشة فرض ضريبة دولية على النقل الجوي. أما مبادئ وتفاصيل هذه الضريبة (التي قد يكون من الأنسب تسميتها "رسم تلویث البيئة من قبل مستخدمي النقل الجوي") فهي مسائل تتطلب مزيدا من التوضيح والمناقشة.

٢١٥ - وال فكرة الكامنة وراء فرض ضريبة دولية على النقل الجوي هي تطبيق "بدأ الملوث يدفع" من أجل تدخل تكلفة التلوث البيئي الناجم عن النقل الجوي. ومن المأمول فيه أن يوفر تحصيل ضريبة من هذا النوع مفروضة على الوقود، على سبيل المثال، حافزا على التعجيل بزيادة تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا لمحركات الطائرات. وعلاوة على ذلك، يرمي فرض ضريبة من هذا القبيل إلى جمع عائدات لتمويل التنمية المستدامة.

٢ - شكل الضريبة والعائدات المتوقعة

٢١٦ - ينبغي أن يكون الأساس الضريبي قائما، من الناحية المثلث، على كمية ابعاثات التلویث. وهناك بدیلان آخران للأساس الضريبي هما مصدر الطاقة المستخدمة (مثل الوقود)، وحجم النقل الجوي (مثل الركاب والشحن). وأخيرا، اقترح فرض ضريبة على جميع بطاقات الطائرات بدءاً من بطاقات النقل الدولي.

٢١٧ - إن استخدام استهلاك الوقود بمثابة أساس ضريبي قد يسهم في تدخل تكلفة التلوث الجوي ويوفّر بالتالي حافزا على التعجيل بتطوير وتركيب محركات طائرات أقل تلوينا.

٢١٨ - وتشير التقديرات التي وضعت حول العائدات الممكن جنيها من وراء فرض ضريبة على أساس حجم النقل الجوي إلى أنها تتراوح بين ٠,٨٪ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في السنة (ضريبة قدرها ١٪ في المائة من سعر جميع بطاقات الركاب على الخطوط الدولية المقررة في سائر العالم) و ٢,٢٪ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في السنة (ضريبة قدرها ١٪ في المائة من سعر جميع بطاقات الركاب والشحن على الخطوط المقررة في سائر العالم).

٣ - إدارة الضريبة

٢١٩ - إذا تم فرض ضريبة دولية على النقل الجوي، فإنه يمكن تطبيق عدد من المبادئ العامة التي تشمل، على سبيل المثال، تجنب إنشاء مؤسسات جديدة، والعمل على ايجاد هيكل لإدارة شؤون النقل.

٢٢٠ - ومن المستصوب استكشاف إمكانية اشراك المؤسسات القائمة في تحصيل الضرائب المفروضة على الصعيد الوطني التي يمكن نقلها إلى سلطة دولية مناسبة.

٢٢١ - وهناك سبل مختلفة لتوزيع العائدات المحصلة لأغراض التنمية المستدامة. فإذا توفّرت الارادة السياسية على تحويل نسبة معينة من العائدات المحصلة إلى سلطة دولية مناسبة، فإنه يمكن الاتساع على عدد من الاستخدامات الممكّنة.

٢٢٢ - ومن ذلك، على سبيل المثال، أن بالإمكان تحويل جزء من العائدات إلى "صندوق متعدد الأطراف" يتمثل هدفه في المساهمة في تطوير محركات وقود أقل تلويناً. ويتم تخصيص المبلغ المتبقى من العائدات الضريبية إلى "نافذة المنع" المنشأة حديثاً في مرفق البيئة العالمي.

٤ - مسائل غير محسومة

(أ) مسائل تتصل بأهداف الضريبة

٢٢٣ - هل تستطيع ضريبة دولية على النقل البحري أن تنجح في تدخل تكلفة التلوث المترتبة على النقل الجوي؟ لا بد من الاختيار بين ضريبة قائمة على استخدام الوقود وضريبة تتصل بحجم حركة المرور الجوية. الواقع أنه ليس هناك، من حيث المبدأ، سبب لتوقع وجود صلة مباشرة أو تناسبية بين حجم النقل الجوي وابعاثات غاز الدفيئة أو نفاذ الأوزون.

٢٢٤ - هل تستطيع ضريبة دولية على النقل الجوي أن تنجح في كبح الابعاثات؟ يقول بعض الخبراء إن ضريبة من هذا النوع، حتى وإن كانت قائمة على الوقود، من المرجح ألا يكون لها أثر كبير على الابعاثات لأنه لا تكاد توجد هوامش للخصم الضريبي متواترة حالياً تستطيع شركات الطيران الاستفادة منها للحد من التلوث.

(ب) مسائل تتصل بشكل الضريبة

٢٢٥ - هل من الإنصاف فرض ضريبة على شركات الطيران وحدها بهدف تدخل التكاليف المتعلقة بالتلوث البيئي؟ يقول بعض الخبراء إن الضريبة المقترحة غير مناسبة لأن مساهمة النقل الجوي في نفاذ الأوزون وفي مستويات غازات الدفيئة تعتبر ضئيلة. وإن ضريبة يراد بها تدخل التكاليف المتعلقة بابعاثات غازات الدفيئة ونفاذ الأوزون ينبغي أن تفرض، من الناحية المثلث، على جميع مصادر الابعاثات.

٢٢٦ - والبديل عن فرض الضريبة الدولية على حجم السفر الجوي هو فرضها على المنتجات المتعلقة اتصالاً وثيقاً بالابعاثات من قبيل وقود الطائرات، ووقود المحركات وغير ذلك من المنتجات النفطية. إلا أن بعض الخبراء يقول إن جدوى ضريبة من هذا القبيل غير موجودة حالياً فيما يبدو لأن معظم البلدان تفرض بالفعل رسوماً وضرائب على العيارات (ضرائب القيمة المضافة) من هذه المنتجات.

٢٢٧ - هل يؤثر العمل بهذه الضريبة على سلامة شركات الطيران؟ إذا تحمل جمهور المسافرين هذه الضريبة الجديدة على نحو لا يمس الحالة المالية لشركات الطيران، فإن سرورة الطلب للسعر (التي يفترض أنها عالية) قد يكون لها أثر سلبي على النقل الجوي ولا سيما الرحلات المستأجرة.

(ج) مسائل تتصل بالموافقة السياسية وإدارة الضريبة

٢٢٨ - ما هو مدى المقبولية السياسية لضريبة دولية على النقل الجوي؟ يقول بعض الخبراء إن تطبيق هذه الضريبة يتطلب تعاوناً واتفاقاً دوليين. وهذا يشكل سابقة هامة بالنظر لعدم وجود ضرائب عالمية في الوقت الحاضر. وإن ضريبة من هذا النوع تتطلب موافقة السلطات الوطنية على توحيد برامج الضرائب لديها وربما التنازل عن سلطاتها الضريبية السيادية إلى نوع من المؤسسات الدولية. ومن غير الواضح ما إذا كانت السلطات الوطنية تزيد التنازل عن سلطاتها الضريبية الداخلية أو ما إذا كانت هناك مؤسسة دولية تتمتع بأهلية إدارة ضريبة دولية من قبيل الضريبة الدولية على النقل الجوي. وعلى أي حال، ربما يكون لمنظمات النقل الجوي من قبيل منظمة الطيران المدني الدولي والرابطة الدولية للنقل الجوي دور تقوم به في إدارة نظام متفق عليه دولياً للضريبة الدولية على النقل الجوي.

٥ - بداول عن الضريبة الدولية المقترحة على النقل الجوي

٢٢٩ - بالنظر لأهداف الضريبة الدولية المقترحة على النقل الجوي، ما هي البدائل الواقعية عنها؟ يقول بعض الخبراء إنه إذا كان الهدف الرئيسي للضريبة الدولية المقترحة هو جمع عائدات لخدمة قضية بيئية دولية معينة فمن الأرجحى، من الناحية الواقعية، توحيد الضرائب البيئية الداخلية باتفاق تسمى الحكومات الوطنية بمقتضاه بجزء من عائداتها من هذه الضرائب في صندوق مشترك لمعالجة المشاكل البيئية العالمية. ويمكن أن تصرف أموال الصندوق عن طريق مرفق البيئة العالمي مثلاً.

باء - تراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول

١ - خيارات السياسة العامة

٢٣٠ - في عام ١٩٩٢، أصدرت أمانة الأونكتاد تقريراً عن كيفية وضع نظام عالمي لحقوق إطلاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قابلة للتداول (UNCTAD/RDP/DFP/1). وقيل بأن التراخيص القابلة للتداول تعتبر وسيلة كفؤة لإبقاء الانبعاثات الاصطناعية من ثاني أكسيد الكربون عند أقل خسارة ممكنة، وتعتبر كذلك آلية فعالة لنقل الموارد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدةها على المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومنذ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في عام ١٩٩٢ ودخولها حيز التنفيذ في آذار / مارس ١٩٩٤، أنجزت أمانة الأونكتاد دراسات جديدة عن هذا الموضوع. وتركز هذه الدراسات على مواضيع جدوى وتنفيذ برنامج لتراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول على الصعيد الدولي.

٢٣١ - ومن جملة خيارات السياسة العامة المتاحة لمعالجة مشكلة تغير المناخ، ثمة خيار يعتبره كثيرون وسيلة فعالة من حيث التكاليف للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو نظام منح تراخيص قابلة للتداول. وقام الفريق العامل المعنى باستراتيجيات الاستجابة التابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير

المناخ بمناقشة نظم مختلفة لحقوق إطلاق ابتعاثات قابلة للتداول. وأشارت هذه المناقشات قلقاً إزاء تحقيق الانصاف العالمي الذي يشكل عائقاً جدياً أمام تطبيق نظام لمنع تراخيص قابلة للتداول على الصعيد العالمي.

٢ - الجوانب التقنية للتداول

٢٢٢ - لا داعي لأن يبدأ أي نظام دولي لمنع تراخيص لإطلاق ثاني أكسيد الكربون قابلة للتداول بترتيب شامل للتداول لجميع غازات الدفيئة. ولعله من غير الضروري التفاوض من البداية على اتفاق دولي ملزم بشأن حد أعلى مستهدف للابتعاثات وتوزيع المقادير المسموح بها من الابتعاثات بين جميع أطراف الاتفاق. بل ربما تكون الالتزامات التي يتبعها عدد من البلدان بالحد من ابتعاثات غازات الدفيئة لديها خياراً أفضل وتوفر أساساً لاعتماد عملية طوعية يمكن بمقتضاهما البدء ببرنامج بسيط (مثل برنامج لمنع تراخيص لإطلاق ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون قابلة للتداول فيما بين عدد صغير من البلدان) ثم يتتطور تدريجياً ليصبح نظاماً أكمل.

٢٢٣ - ويمكن العمل بنظام لمنع تراخيص قابلة للتداول على أساس تجاري في فيما بين عدد صغير من البلدان على أساس هدف مشترك. ويمكن تحصيص تراخيص قابلة للتداول لكل بلد مشترك على أساس حده الأعلى المستهدف للابتعاثات. والفرصة متاحة لأن يتسع النظام تدريجياً. ويمكن أن يكون البرنامج التجاري طوعياً وأن يتمثل هدفه الرئيسي في جمع المعلومات والاطلاع بالبحوث واكتساب الخبرة في هذا المجال.

٢٢٤ - ومن المناسب الاستفسار عن الحد الأدنى من الموقعين والمقادير المسموح بها المسندة إليهم اللازمة لقيام سوق كفؤة. ويجب في الحقيقة أن تكون هذه السوق واسعة إلى حد يكفي لاجتذاب موقعين آخرين في نهاية المطاف. وليس هناك صيغة علمية لتحديد هذه الأعداد. وتشير الدروس المستفاده من أسواق ناجحة أخرى تتراوح ما بين الدولار الأوروبي والقمح إلى أن الحد الأدنى العملي هو عدد من أعضاء كتل التداول المختلفة يصدر عنها، في مجموعها ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الناتج العالمي من الابتعاثات. وتأسيساً على ذلك، فإن سوقاً لتراخيص إطلاق ابتعاثات تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تستأثر بما يقارب ٤٠ في المائة من ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم) تقوم على أساس استقرار ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون في سنة ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠ يمكن أن تولد ما يزيد عن ثمانية بلايين دولار سنوياً بمعدل ١٠ دولارات للطن الواحد.

٢ - دور النظم التجريبية

٢٢٥ - ربما كانت النظم التجريبية هي السبيل الآن لمواصلة التقدم. فمن الممكن وضع نظام نموذجي لإصدار التراخيص القابلة للتداول المتعلقة بثاني أكسيد الكربون فيما بين المسببين الرئيسيين لابتعاثه. ويكون على المشتركيين في هذا النظام وضع واختبار آليات معينة تصبح أساسية في كفالة مقومات البقاء الطويل الأجل

لنظام كامل الجوانب للتراخيص القابلة للتداول، كآليات منح الشهادات، والمراقبة، والتداول، والمقاصة، والمحاسبة، وفضن المنازعات. ولما كان من الممكن لاستخدام الأسواق أن يؤدي إلى الحد كثيراً من تكلفة مراقبة الانبعاثات غاز الدفيئة، فقد يكون، من مصلحة المسببين الرئيسيين لهذه الانبعاثات، فيما يبدو، أن يعملوا "كقادة سوقيين" مستعدين للاضطلاع بدور الريادة في هذا المجال. ورها بإمكانية معالجة شواغل العدالة معالجة مرضية، فقد تكون مشاركة بعض البلدان النامية أيضاً أمراً هاماً، سواءً لمصداقية النظام أو لإمكانية اختبار الآليات المناسبة لنقل الأموال والمساعدة التقنية.

٤ - مسائل غير محسومة

٢٢٦ - ما هي الخيارات الرئيسية فيما يتعلق بتخصيص الكميات الأولية من "حقوق إطلاق الانبعاثات"؟ لا يرجح أن تقبل البلدان المتقدمة النمو بنظم تستند إلى اعتبارات العدالة، لأن تحدد انبعاثات متساوية للفرد الواحد. ومن شأن النظم التي توضع على أساس معدلات الانبعاث الحالية أن تكون في صالح البلدان ذات الاقتصادات الصناعية الناضجة، ولكن من المتذر أن تقبل بها البلدان ذات الاقتصادات الآخذة في النمو، لذا تكون نظم التداول أقرب للتطبيق، فيما يبدو، متى وجدت حلول تعاونية، كصيغة للتخصيص المتعدد الدرجات.

٢٢٧ - هل من شأن وضع عدد من الأحكام المتعلقة في نظام عالمي محتمل لتداول التراخيص أن يكون في غير صالح البلدان النامية؟ إن البلدان النامية المصدرة للنفط تخشى، مثلاً، أن تهبط معدلات التبادل التجاري لسلعها الأساسية نتيجة إجراءات تحديد كميات الانبعاثات الكربونية، وبذلك تتتحول الموارد عن احتياجاتها الإنمائية الأقرب.

٢٢٨ - هل يتحمل أن يبدأ تداول الحقوق والأرصدة قبل أن تصبح الحصص الكربونية ملزمة قانوناً وواجبة النفاذ؟ إن وضع نظام عالمي لتداول التراخيص مهمة معقدة لعدم وجود قواعد على الإطلاق لتحديد التخصيص الأولي لحقوق إطلاق الانبعاثات.

٢٢٩ - كم ينبغي أن يكون طول فترة صلاحية استخدام الأرصدة الكربونية؟ قد تواجه البلدان المشاركة حالة تغيير في "قواعد اللعب". فقد تحد الأطراف التي تواجه قيوداً على الانبعاثات في المستقبل أنها استخدمت أصلاً أرخص المصادر للتخفيف من الانبعاثات الكربونية. ولا بد منأخذ هذه النقطة في الحسبان في تحصيص الحقوق، وهي تشير إلى الحاجة إلى نوع ما من تحديد فترة صلاحية للأرصدة الكربونية أو فرض ضوابط على عمرها لتفادي تغيرات خطوط الأساس واستيعاب المنضمين الجدد إلى النظام.

رابعا - توفير التمويل اللازم للمسائل القطاعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١

ألف - نهج السياسة العامة

٤٤٠ - تناولت الفروع الثلاثة الأولى من هذا التقرير سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصادي الجزئي الرامية إلى تعبئة موارد جديدة وإضافية لتمويل جدول أعمال القرن ٢١، مرتكزة على العوامل الرئيسية المحددة لتوافر الموارد المالية: وأول هذه العوامل البيئة الخارجية، ولا سيما حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظات، وحجم الإقراض من قبل المؤسسات المالية الدولية؛ وثاني تلك العوامل السياسات الوطنية، ولا سيما دور بيئنة السياسة العامة، واستخدام أدوات اقتصادية مكملة للواحة التنظيمية، ودور الصناديق البيئية الوطنية، واستثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة؛ وثالثاً تطبيق أدوات مالية مبتكرة لزيادة رصيد الموارد المتاحة للتنمية المستدامة.

٤٤١ - وتتجلى التطورات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على البيئة الخارجية وعلى بيئنة السياسات الوطنية، كما تتجلى سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصادي الجزئي الناجحة والناشلة، في حجم الموارد المتاحة لتمويل المسائل الشاملة لعدة قطاعات والتمويل القطاعي.

٤٤٢ - ونتيجة لذلك، فإن المناقشة التالية المتعلقة بتمويل المسائل الشاملة لعدة قطاعات (تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتكنولوجيا البيولوجية) وتعبئة الموارد المالية اللازمة للقطاعات الستة المحددة في الفصول ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١، إنما هي إلى حد بعيد مناقشة لكيفية تطبيق السياسات والأدوات المشروحة في الفروع الثلاثة الأولى أعلاه على التمويل الشامل لعدة قطاعات والتمويل القطاعي.

٤٤٣ - ويصح الشيء ذاته بالنسبة لمسئولي الفقر والديمغرافيا الشاملتين لعدة قطاعات والذين يرد بحث جوابهما المالية في تقرير الأمين العام بشأن القضايا على الفقر والتنمية المستدامة (E/CN.17/1995/14)، وفي تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13 و Add. 1).

باء - الاتجاهات في التمويل القطاعي

٤٤٤ - يرد شرح التطورات والاتجاهات الراهنة في مجال تمويل القطاعات الستة المحددة في الفصول ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١، في تقارير الأمين العام المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية^(٤).

٤٤٥ - وتتناول هذه التقارير موضوع التمويل بالإشارة إلى العوامل الرئيسية المحددة لتوافر الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، وتسلط الضوء على مشاكل قطاعية محددة في مجال تعبئة الموارد.

٢٤٦ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على سبيل المثال، تركز التقارير على تكوين هذه المساعدة وتشير إلى أوجه التضارب بين أولويات المانحين والأولويات الوطنية. وتتضمن كذلك فحصاً نقدياً لأولويات الإقراض عند المؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية.

٢٤٧ - وتركز التقارير، في مناقشة بيئة السياسات الوطنية وأثرها على التمويل القطاعي، على دول الأدوات الاقتصادية (بما فيها الإعاثات المالية) وسبل ووسائل زيادة حصة القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة.

٢٤٨ - وتعالج التقارير، فضلاً عن ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه الآليات المالية المبتكرة وتشير إلى عدد من الآليات الخاصة بقطاعات معينة.

٢٤٩ - وتناقش التقارير، أخيراً، أهمية الاتفاقيات العالمية ذات الأحكام المالية الملزمة.

جيم - توفير الموارد المالية اللازمة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات

١ - تمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً

٢٥٠ - ليست المناقشة المتعلقة بنقل التكنولوجيا بالمسألة الجديدة. ومع ذلك فقد حظيت باهتمام دولي مجدد على صعيد السياسة العامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حيث كانت إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً من المسائل ذات الأولوية على جدول الأعمال السياسي.

٢٥١ - ويبدو أن هناك نهجاً عملياً بدأ ينشأ الآن بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على المؤتمر، مما يشير إلى أن مفهوم "النقل" انطوى على فهم محدود جداً لهذا التحدي، بل ربما أدى إلى بعض الصعوبات التي اعترضت سبيل جهود نقل التكنولوجيا في الماضي.

٢٥٢ - ويؤكد النهج "الجديد" إزاء مسألة نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً على ضرورة التماس التعاون على هيئة شراكات في التكنولوجيا عوضاً عن البحث عن صفقة "نقل" أو صفقة معدات. وهناك سمة أخرى من سمات هذا النهج الجديد وهي الانتقال من حلول "نهاية الخط" إلى "الخفض عند المصدر".

٢٥٣ - ونظراً لهذه التغيرات، تغيرت أيضاً مسألة تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛ وهي تبحث الآن بصورة رئيسية في إطار السياسة العامة المقترن في الفروع الثلاثة الأولى من هذا التقرير.

(أ) دور التدفقات الخارجية

٢٥٤ - بحث الفرع الأول من هذا التقرير الزيادة الملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تحسن البيئة الخارجية والإصلاحات التي أدخلت على السياسات المحلية في البلدان المتقدمة.

٢٥٥ - ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر هو، بوجه عام، غير موجه مباشرة نحو نقل التكنولوجيات السليمة بينما إلى البلدان النامية. الواقع أن العديد من الخبراء يساوره القلق من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيات المعيبة بينما إلى البلدان النامية، إذ تسعى الشركات في البلدان المتقدمة النمو الأشد التزاماً بالقيود التنظيمية، إما إلى بيع المعدات الرأسمالية العتيقة للتخلص منها وأو نقل الانتاج إلى بلدان ذات معايير بينما أقل تشديداً.

٢٥٦ - ولكن مبررات هذه المخاوف ضعفت خلال العقد الماضي لعدد من الأسباب، أولها، أن العديد من البلدان النامية أخذ يرتقي بمعاييره البيئية وأصبح أقل استعداداً، وبالتالي، ليكون "مقلب تقنيات" للتكنولوجيات الأقدم والأكثر تلويناً. ثانياً، لم يعد بإمكان المستثمرين الأجانب الكبار تعريف أنفسهم لخطر الدعاية السيئة التي تترتب على سوء الأداء البيئي في أي عملية من عملياتهم. ثالثاً، إن الابتكارات التكنولوجية أخذت يجعل التكنولوجيات السليمة بينما أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية وبالتالي، أصبحت المزايا التي يتوصى تحقيقها من استعمال تكنولوجيات أقدم وفي العادة أكثر تلويناً، قليلة إن لم تكن أقل من تلك المتواحة من استعمال التكنولوجيات السليمة بينما.

٢٥٧ - وكما بحث بالتفصيل في الفرع الأول، يوجد أيضاً نمواً قوياً في استثمار الحافظات حفزت عليه إصلاحات السياسات المحلية وترويج أسواق الأوراق المالية في البلدان المتقدمة. ولكن لم تجر بحوث تذكر عن دور استثمار الحافظات في نقل التكنولوجيات السليمة بينما إلى البلدان النامية. ولكن يبدو أن أثره على نقل هذه التكنولوجيات ليس مباشراً كأثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٥٨ - وقد جمعت المؤسسات الصناعية في البلدان النامية أموالاً من أسواق رأس المال العالمية لتمويل تحسينات التحديث والكفاءة التي تستلزم عادة إنفاقاً رأسمالياً على التكنولوجيات السليمة بينما.

٢٥٩ - وفيما يتعلق بمساهمة المؤسسات المالية الدولية في تمويل التكنولوجيات السليمة بينما، يبدو أن هذه المؤسسات خصصت قدرًا ضئيلاً نسبياً من مجموع قروضها لهذا الغرض. ولكنها تسلم بضرورة اعتماد نهج موجه بقدر أكبر إزاء تمويل التكنولوجيات السليمة بينما. ونتيجة لذلك، سيتشكل البنك الدولي مثلاً، برامج جديدة تركز على هذا التمويل.

٢٦٠ - ويبدو أن نسبة مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تسهم مباشرة في تمويل التكنولوجيات السليمة بينما هي نسبة منخفضة على الرغم من أن بعض البلدان نظر في دعم نقل هذه التكنولوجيات كجزء من أنشطتها المتعلقة بترويج التجارة.

(ب) دور السياسات الوطنية

٢٦١ - تهدف السياسات الوطنية للنهوض بتمويل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى تهيئة بيئة ملائمة في مجال السياسات، ووضع اللوائح التنظيمية، وتطبيق الأدوات الاقتصادية، وإنشاء المؤسسات وتقديم الحوافز المباشرة للاستثمار الخاص في مجال التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٢٦٢ - ومن شأن تشجيع استخدام الأدوات الاقتصادية أن يساعد في تنفيذ مبدأ "الملوّث يدفع الثمن" ومن ثم إيجاد حافز لاستكشاف مصادر بدائلة لتمويل التكنولوجيات السليمة بيئياً. وسيعمل التعجيل بينما المؤسسات الملائمة، لا سيما في القطاع المالي، على تحسين وصول الشركات إلى التمويل المصرفي والأسواق الرأسمالية. ولعل تقديم حوافز للاستثمار الخاص في مجال التكنولوجيات السليمة بيئياً، وبوجه خاص حافز ضريبية (الاستهلاك المعجل للأصول، وما إلى ذلك)، يؤدي بقدر كبير إلى تحفيض العبء المالي للاستثمار في التكنولوجيات السليمة بيئياً.

(ج) دور الآليات الابتكارية

٢٦٣ - تشمل الآليات الابتكارية الرئيسية لتمويل التكنولوجيات السليمة بيئياً صناديق رأسمالية للمشاريع، ووسطاء بتمويل عام لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وخطط البناء - التشغيل - التحويل. ونظر مؤخراً في إنشاء مصارف لحقوق التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٢٦٤ - ولا تزال الصناديق الرأسمالية للمشاريع التي تركز على التكنولوجيات السليمة بيئياً نادرة نسبياً والموارد المالية للصناديق القائمة شحيحة. ومع ذلك فإن احتمالات نموها قوية وفعاليتها في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً كبيرة.

٢٦٥ - ومن بين الصناديق الأكثر شهرة الصندوق البيئي العالمي للأسوق الناشئة، وشركة التمويل البيئي للشمال الأوروبي، والصندوق البيئي لأمريكا الشمالية. أما مبادرات الصناديق التي تمر بمرحلة متقدمة من الإنشاء، فهي صندوق آسيا للنمو المستدام (أنشأه مصرف التنمية الآسيوي)، وصندوق، كالفرت الأوروبي الناشئ من أجل التنمية المستدامة، وصندوق الجنوب الإفريقي للاستثمارات المستدامة.

٢٦٦ - ويساعد الوسطاء بتمويل عام في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، على المشاريع التي تستهدف نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من خلال الدعم السابق للاستثمار. ويشمل الدعم جملة أمور منها إعداد مقترنات تلبي معايير الدائنين المحتملين. ومن بين الوسطاء ذوي الأهمية "رابطة إدارة المشاريع المستدامة"، وهي رابطة مستقلة لا تستهدف الربح ومسجلة في سويسرا، وهيئة "المشاركات البيئية للولايات المتحدة - آسيا" التي تتلقى الدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٢٦٧ - أما خطط البناء - التشغيل - النقل، والآليات المماثلة، فهي تقنيات تمويل مبتكرة، ومناسبة بوجه خاص في مجال الهياكل الأساسية، وقد تم تنفيذها بنجاح. وهي تشجع على استخدام التكنولوجيات السليمة

بينها وعلى الادارة البيئية الجيدة. على أن التكنولوجيات تمثل في العادة عنصراً صغيراً إلى حد بعيد في هذه الآليات. علاوة على ذلك، فإن خطط البناء - التشغيل - النقل لا تنطبق عادة إلا على بعض المشاريع الكبيرة. وأما توفر رأس المال لخطط البناء - التشغيل - النقل وتوفير المهارات من أجل تمويل هذه المشاريع، فليس بمشكلة أساسية. وتمثل العقبة الرئيسية في توفير الإطار التنظيمي اللازم الذي يتبع هذه المشاركة من جانب القطاع الخاص. وفي بعض الأسواق، يمكن أن يحول التخوف من حدوث تغييرات في القوانين دون الوصول إلى التمويل.

٢٦٨ - وقد اقترحت مصارف حقوق التكنولوجيات السليمة بينها آليات للتعجيل بنقل التكنولوجيات السليمة بينها، من خلال الحصول على حقوق في هذه التكنولوجيات وإتاحتها للبلدان النامية بشروط مواتية. وفي الوقت الحاضر، تحدث معظم عمليات تطوير وامتلاك التكنولوجيات السليمة بينها في القطاع الخاص، وتشترك الشركات الخاصة بنشاط في تسويق هذه التكنولوجيات وتوزيعها. ولذلك فإن مصارف حقوق التكنولوجيات السليمة بينها قد تواجه صعوبات في الوصول إلى أفضل التكنولوجيات. كذلك من غير الواضح ما إذا كانت مصارف حقوق التكنولوجيات السليمة بينها ستحقق فعالية أكبر مما يتحققه القطاع الخاص إذا ما عمدت إلى تسويق التكنولوجيات بنشاط. فإذا رأى أن من الضروري دعم نقل التكنولوجيات السليمة بينها، فربما أمكن القيام بذلك بفعالية أكبر من خلال تقديم مساعدات مباشرة، إما عن طريق مساعدات ثنائية أو من خلال تسهيلات ضريبية في البلدان النامية.

٢٦٩ - وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث للتحقق من كيفية استطاعة مصارف حقوق التكنولوجيات السليمة بينها أن تجمع على أفضل وجه بين ملكية القطاع العام للتكنولوجيا وتحقيق الفعالية التجارية لشركات القطاع الخاص.

٢٧٠ - وعلى الرغم من الآليات الابتكارية المبينة أعلاه، قد تظل هناك مشاكل تتعلق بتمويل التكنولوجيات السليمة بينها، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحتاج إلى مبالغ صغيرة نسبياً من رؤوس الأموال لاقتناء تكنولوجيات سليمة بينها. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتشجيع وتعزيز تأجير التكنولوجيات.

٢ - تمويل التكنولوجيا الإحيائية

٢٧١ - علاوة على مناقشة نقل التكنولوجيا السليمة بينها، يناقش جدول أعمال القرن ٢١ الادارة السليمة بينها للتكنولوجيا الإحيائية، في الفصل ١٦.

(أ) دور التدفقات الخارجية

٢٧٢ - لا توجد دراسة استقصائية دولية شاملة عن النفقات المالية المتعلقة ببرامج التكنولوجيا الإحيائية. بيد أن دراسة استقصائية أجرتها الدوائر الوسيطة للتكنولوجيا الإحيائية في عام ١٩٩٣ بشأن المبادرات

الدولية في مجال التكنولوجيا الإحيائية الزراعية تقدم بعض الدلائل المفيدة. فتذكر الدراسة، مثلا، أن وكالات معونات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات دولية، ومؤسسات خاصة، وجامعات، وشركات تجارية وحكومات وطنية تشارك في تمويل مبادرات دولية بمنطقة التكنولوجيا الإحيائية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تؤكد الدراسة أن مجموع الجهود المالية المكرسة للمبادرات الدولية في مجال التكنولوجيا الإحيائية، مقارنة ببحوث وتطوير التكنولوجيا الإحيائية في البلدان الصناعية، هي أبعد من أن تفي بالغرض.

٢٧٣ - علاوة على ذلك، تقدم الدراسة الاستقصائية موجزاً مثيراً للاهتمام عن المصادر المالية. ويبدو أن الجزء الأكبر من التمويل تقدمه مؤسسات ومانحون ثانيون ومتعددو الأطراف. ويبدو أن جزءاً ضئيلاً فقط تقدمه مؤسسات وطنية (في شكل "أموال نظيرة" في معظم الحالات)، ومنح، وشركات خاصة وطنية.

٢٧٤ - إلى جانب مؤسسة روكتلر، هناك عدد من المنظمات والمؤسسات التي لا تستهدف الربح في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قدم قدرها ضئيلاً من الدعم المالي والتقني لتشجيع المشاركة المحلية والمجتمعية في مجال الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الإحيائية، ومنها مثلاً منظمة A.T.International، ومؤسسة M. S. Swaminathan، ومؤسسة Biofocus.

٢٧٥ - ولا يزال البنك الدولي وكيانات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يشكل مصدراً هاماً وإن كان صغيراً نسبياً، للتمويل وأو المساعدة التقنية لتطوير التكنولوجيا الإحيائية في البلدان النامية. من ذلك مثلاً تقديم الدعم إلى مختلف المراكز الدولية للموارد الزراعية وحديثاً إلى المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الإحيائية.

(ب) دور السياسات الوطنية

٢٧٦ - إن ما تقدمه حكومات البلدان النامية من دعم مالي للتكنولوجيا الإحيائية يقل، بوجه عام، إلى حد بعيد عمما هو مطلوب لتوفير هيكل أساسية علمية وتقنية كافية لتطوير التكنولوجيا الإحيائية.بيد أن ثمة اتجاهات مشجعة. من ذلك مثلاً أن حكومتي تايلند وفيبيت نام عزرتا جهودهما في مجال تطوير التكنولوجيا الإحيائية، بما في ذلك تحقيق زيادة ملحوظة في الدعم المالي.

٢٧٧ - وفي البلدان النامية، لا يزال الإسهام المالي الذي يقدمه القطاع الخاص لتطوير التكنولوجيا الإحيائية التجارية منخفضاً، ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى ارتفاع المخاطر الناجمة عن الاستثمار في مجال التكنولوجيا الإحيائية بل وأسباب منها مناخ الاستثمار غير المواتي. وهذا يدعو للأسف لأن التجربة في البلدان المتقدمة النمو تؤكد أهمية مشاركة القطاع الخاص في تطوير التكنولوجيا الإحيائية.

(ج) دور الآليات الابتكارية

٢٧٨ - يبدو أن البلدان النامية نجحت إلى حد ما في تشجيع إقامة مشاركات بين القطاع الخاص والوكالات الحكومية تهدف إلى تمويل تطوير التكنولوجيا الإحيائية.

٢٧٩ - وبإمكان الصناديق الرأسمالية للمشاريع في البلدان النامية، وبوجه خاص في البلدان المتقدمة النمو، مثل صندوق مشاريع ترانستيك بسنغافورة، أن تكون بمثابة نموذج لحشد الأموال من المؤسسات المصرفية والموارد الصناعية.

٢٨٠ - وبالنظر إلى الارتفاع النسبي للمخاطر المتعلقة بتمويل التكنولوجيا الإحيائية وتسويقها، ينبغي استخدام آليات أكثر ابتكاراً. وقد حققت تحالفات استراتيجية شملت عدة بلدان بين شركات في بلدان متقدمة النمو نجاحاً هاماً، وقد تكون المسألة مسألة وقت لا غير حتى تصبح التحالفات بين شركات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قادرة على البقاء.

٢٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، اقترح عدد من الموارد والآليات الابتكارية الأخرى، تشمل إنشاء صندوق استثماري دولي للسلامة الإحيائية، وصندوق رأسمالي مشاريعي دولي لأغراض التكنولوجيا الإحيائية.

خامساً - جدول الخيارات السياسية والأدوات المالية

٢٨٢ - واضح من المناقشة التي وردت في الفروع الأول إلى الرابع من هذا التقرير أن كلاً من الاصلاحات السياسية الدولية والوطنية تتيح إمكانية توفير موارد مالية جديدة وإضافية كبيرة لتمويل جدول أعمال القرن ٢١.

٢٨٣ - ونظراً لما لجدول أعمال القرن ٢١ من مجال واسع، هناك حاجة إلى إطار مفاهيمي شفاف لهيكلة المناقشات بشأن الجوانب المالية الدولية والوطنية لجدول أعمال القرن ٢١. وتحاول المصنوفة الواردة في المرفق أدناه تقديم هذا الإطار.

٢٨٤ - وتبرز المصنوفة معظم المسائل المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ والموارد المالية الرئيسية والوسائل السياسية المتعلقة بها.

٢٨٥ - وفي المصنوفة، يمثل كل صنف قطاعاً منفرداً أو قضية شاملة لعدة قطاعات، ويمثل كل عمود أداة معينة أو أداة سياسية متصلة بها.

٢٨٦ - وعند النظر إلى أي صنف من الصنوف يمكن أن يلاحظ أن هناك عدة خيارات تمويلية لقطاعات منفردة وأنشطة شاملة لعدة قطاعات. وهذه الخيارات تكمل في كثير من الأحيان بعضها البعض. وعند

النظر في أي عمود من الأعمدة، يمكن أن يلاحظ أن الخيارات التمويلية المنفردة تنطبق على نحو نموذجي على أكثر من قطاع واحد.

٢٨٧ - والمصفوفة مستكملة بالتفصيل بالنسبة للقضايا الموضوعة على جدول أعمال دورة اللجنة هذه فقط.

٢٨٨ - ومن المستصوب تقييم فعالية الأدوات السياسية المذكورة في المصفوفة.

٢٨٩ - ومن المستصوب أيضا استكشاف أكثر الخيارات والوسائل السياسية الواudedة بالنسبة لبلدان أو مناطق بعينها. ولهذا الغرض، يمكن لبلدان أو مجموعات من البلدان أن تشرع في مشاريع تجريبية.

٢٩٠ - وأخيرا، من المفيد النظر في أبعاد إضافية للمصفوفة تكون ذات صلة بالسياسات، مثل الأطراف العامة والخاصة المشتركة في القرارات المتعلقة بالإصلاحات السياسية وتنفيذها، وأثر مختلف الخيارات السياسية على الفئات الاجتماعية.

سادسا - النتائج والتوصيات

ألف - البيئة السياسية الدولية والتدفقات المالية

٢٩١ - للبيئة السياسية الخارجية تأثير على النمو الاقتصادي ومن ثم على مدى توفر الموارد المالية للتنمية المستدامة. وسيكون للنمو الاقتصادي غير المستوى، والتشكل بشأن التطورات في أسعار الغواند واستمرار معدلات التبادل التجاري غير المرضية وحالة الديون الخارجية. آثار ضارة على مدى توفر الموارد لتمويل التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان النامية وللبلدان النامية المثقلة بالديون.

٢٩٢ - والاتجاه الملاحظ في تدفقات الموارد وفي الديون هو أن هناك في المتوسط انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. وتركيزا للتدفقات الرأسمالية الخاصة في البلدان التي تعتمد اعتمادا أقل على المساعدة الإنمائية الرسمية، ومشاكل مستمرة تتعلق بخدمة الديون تواجهها أفقر البلدان النامية والبلدان النامية المثقلة بالديون. وعليه، فإن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والهيئات الأخرى الملازمة، ينبغي أن تكشف مناقশاتها حول مسائل مثل إيجاد المساعدة الإنمائية الرسمية، وتركيز واستدامة التدفقات الخاصة، وال الحاجة الى حل أزمة الديون حلا نهائيا بالنسبة لأفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية.

٢٩٣ - وينبغي أن تتيح مناقشة الدور المقبل لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى العثور على إجابات عن التساؤل حول ما يمكن عمله لزيادة مساهماتها في تعزيز وتمويل التنمية المستدامة.

بأء - السياسات الوطنية وتعبئة الموارد

٢٩٤ - تستطيع اللجنة، أثناً، مناقشاتها المقبلة عن دور الأدوات الاقتصادية للتنمية المستدامة، أن تركز على تقديم حلول للتغلب على العقبات التي تعيق تنفيذها. وفي هذا الصدد، يجوز للجنة أن تعالج المقبولية السياسية غير الكافية للوسائل الاقتصادية؛ والصعوبات في تصميم أدوات اقتصادية؛ والصعوبات الإدارية إزاء الأدوات الاقتصادية؛ والخلافات بين الأهداف البيئية وغيرها من الأهداف السياسية؛ والقلق بشأن العواقب المترتبة على قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة الدولية؛ والظروف الاقتصادية والهيكلية المعاكسة التي يمكن أن تواجه تطبيق الأدوات الاقتصادية.

٢٩٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع اللجنة أن تنظر في إجراء مناقشة ملموسة حول المشاكل المحددة المتعلقة بتنفيذ الأدوات الاقتصادية في اقتصادات تمر بمراحل إنمائية مختلفة - أي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، والبلدان النامية.

٢٩٦ - ونظراً لاهتمام بلدان كثيرة بالانصراف عن فرض الضرائب على العمال مثلًا إلى فرض ضرائب بيئية في إطار إصلاح ضريبي شامل، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن الحجم المحتمل للوعاء الضريبي، وإلى أي مدى سيكون هذا الوعاء الضريبي ثابتاً خلال الدورة الاقتصادية، وكيف سيتصرف على المدى الطويل. وربما تجد المنظمات الدولية الإقليمية تشجيعاً لإجراء دراسات وطنية في هذا المجال.

٢٩٧ - ويحتاج الإنتهاء المرحلي للأدوات الاقتصادية غير الملائمة بينما، لا سيما الإعانت المتقدمة للمدخلات، إلى دراسة متأنية، وينبغي للجنة أن تركز مناقشتها على الأثر البيئي لتطبيق هذه الأدوات وحجم الموارد التي يمكن إعادة وزعها من الميزانية.

٢٩٨ - ونظراً لوجود اهتمام متواصل في مختلف المناطق باستخدام الأموال البيئية الوطنية لتمويل التنمية المستدامة، بينما هناك شكوك خطيرة حول فعالية هذه الأموال، يمكن للجنة أن تعمق في استكشاف فوائدها.

٢٩٩ - ونظراً لضعف تعبئة الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة، لا سيما الموارد المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أصبح تعزيز تعبئة التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة أمراً ذا أهمية كبيرة. ومن المستحب بالنسبة للجنة أن تناقش مناقشة أكثر تعمقاً الدور الحالي والمحتمل للقطاع الخاص

في هذا الصدد، ووضع خيارات سياسية لتوسيع دوره، واستكشاف إمكانيات الآليات المبتكرة ذات الصلة مثل المشاركة في التمويل، ورؤوس الأموال المساهمة، لا سيما لجعل المساعدة الإنمائية الرسمية والإتفاق العام ذوي فعالية أكبر بالنسبة للتنمية المستدامة.

جيم - آليات دولية ووطنية مبتكرة لتعبئة الموارد

٣٠٠ - ينبغي أن ينظر إلى المناقشة المتعلقة بفرض ضريبة متافق عليها دوليا على النقل الجوي على أنها خطوة في الاتجاه السليم، يمكن أن يليها فرض ضرائب على الأنشطة الضارة بيئيا ذات الآثار العالمية. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات لتمهيد الطريق أمام حوار دولي بشأن ضريبة من هذا النوع.

٣٠١ - وينبغي التشجيع على البدء في مشروع تجاري لإصدار رخص إطلاق ابعاث ثاني أوكسيد الكربون قابلة للتداول مثل المشروع الذي يقترحه الأونكتاد في الوقت الراهن. ويتناول من نتائج مشروع بهذا أن يوسع من قاعدة المعرفة لزيادة تقييم هذه المخططات.

دال - تمويل قضايا جدول أعمال القرن ٢١ القطاعية الشاملة لعدة قطاعات

٣٠٢ - إن مناقشة القطاعات التمويلية والأنشطة الشاملة لعدة قطاعات هي إلى حد كبير بمثابة مناقشة كيفية تطبيق السياسات الاقتصادية والأدوات الاقتصادية في بيئه سياسية دولية بعينها. ويتغير أخذ عوامل أخرى في الاعتبار، مثل أولويات الجهات المانحة، وسياسات الاقراض التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، ومدى توفر الآليات المبتكرة المحددة، والاتفاقيات الدولية.

٣٠٣ - ونتيجة لذلك، ينبغي أن تركز المناقشات المتبللة للقضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بتمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتكنولوجيا الإحيائية، على مدى توفر الموارد المالية الخارجية، وكفاءة السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد هيكل أساسية مالية ملائمة وحواجز ضريبية، ومدى توفر الموارد من الآليات المبتكرة مثل المشاركة في التمويل ورؤوس الأموال المساهمة.

هاء - مصفوفة الخيارات والأدوات السياسية

٣٠٤ - نظرا لما لجدول أعمال القرن ٢١ من مجال واسع، هناك حاجة إلى إطار مفاهيمي وشفاف لهيكلة المناقشات بشأن الجوانب المالية الدولية والوطنية لجدول أعمال القرن ٢١. وأفضل طريقة لتوفير هذا الإطار أن يكون في شكل مصفوفة.

٢٠٥ - ومن المستصوب أن تنظر اللجنة في برنامج عمل متعدد السنوات لتقدير فعالية الأدوات والخيارات السياسية المذكورة في المصفوفة ولاستكشاف أكثر الخيارات السياسية والأدوات المالية الوعادة بالنسبة للبلدان أو مناطق بعينها لتنفيذ جدول أعمال التقرير.^{٢١}

واو - التعاون الدولي في مجال تطبيق الأدوات الاقتصادية وإصلاحات السياسة العامة

٢٠٦ - ينبغي أن تشجع اللجنة وضع آليات لتمكين البلدان النامية من تبادل الخبرة فيما بينها ومع البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتعلق باستخدام الأدوات الاقتصادية. وينبغي أيضاً أن تشجع البرامج التي ترمي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذها.

٢٠٧ - وينبغي أن تبدأ اللجنة أيضاً في عملية بناء توافق للأراء فيما يتعلق بالحاجة إلى التناغم في تطبيق الأدوات الاقتصادية التي من المحتمل أن تكون لها آثار هامة على القدرة التنافسية. ويمكن أن يأخذ هذا شكل عملية تشاور متعددة الأطراف.

٢٠٨ - وينبغي أن تكون المشاورات مرنة وأن تجرى على مراحل. وينبغي أن تتناول بطريقة انتقائية القطاعات والسياسات التي تتبع على وجه الخصوص فرضاً واحدة للمكاسب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون موجهة نحو الطلب وطوعية، وأن يتحدد اشتراك البلدان حسب اهتمامها بمسائل معينة قيد المناقشة. ويمكن تنظيمها على صعيد دون إقليمي أو إقليمي أو عالمي، حسب الاقتضاء.

٢٠٩ - وينبغي أن تحترم المشاورات حق البلدان في تحديد مستوى المعايير البيئية. وينبغي أيضاً أن تسمح للبلدان التي هي في مراحل مختلفة من التنمية أن تسير بسرعات مختلفة في تنفيذ التغييرات المتفق عليها في السياسة العامة.

٢١٠ - وينبغي للجنة أن تقوم، بدعم من المنظمات والمؤسسات المالية الأخرى، بالريادة في التهوض بهذه العملية عن طريق وضع اقتراح لدراسته. ويمكن أن تسهم جهود اللجنة الدُّولُوب لتشجيع قيام البلاد بعرض تجاربها الوطنية في مجال وضع وتطبيق استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة طوعية ومناقشتها في تحديد أهداف وطنية مشتركة والاتفاق عليها، لتكون الأساس لتنفيذ هذه العملية في نهاية الأمر.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويباتها)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) انظر تقرير اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة عن دورتها الثانية (E/1994/33)، الفصل الأول، الفرع باً.
- (٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التعاون الإنمائي (باريس، ١٩٩٥).
- (٤) تقارير الأمين العام عن النهج المتكامل لتخفيط وإدارة موارد الأراضي (E/CN.17/1995/2)، و "مكافحة إزالة الغابات" والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً لمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميته المستدامة (E/CN.17/1995/3)، وإدارة النظم الرياحنة المهمة: مكافحة التصحر والجفاف (E/CN.17/1995/4)، وإدارة النظم الرياحنة المهمة: التنمية المستدامة للجبال (E/CN.17/1995/5)، والعمل على تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة (E/CN.17/1995/6)، وحفظ التنوع الحياتي (E/CN.17/1995/7).

المرفق

مصفوفة خيارات السياسة العامة والأدوات المالية

بيان السياسة الدولية					القطاع
التدفقات المالية الخاصة	التدفقات التجارية	تحفيظ عبء الديون	مرفق البيئة العالمي	المساعدة الإنمائية الرسمية	
البناء - التشغيل - التحويل	X	إعادة جدولة الديون من أجل عمليات مبادلتها بالتنمية المستدامة		X	التنمية المستدامة
رأس مال مشاريع الصناديق الخضراء	حقوق الاختراع في مجال التنوع الاحيائني	عمليات مبادلة الديون بأصول عينية	X		التنوع الاحيائني
الصناديق الخضراء	شروط التبادل التجاري	عمليات مبادلة الديون بأصول عينية	X	X	موارد الغابات
الصناديق الخضراء	التوظيف غير القائم على الموارد	عمليات مبادلة الديون	X	X	النظم الابيكولوجية الهشة
الاستثمار المباشر الأجنبي	استخدام المياه بطريقة أكثر اتساما بالكتامة			X	موارد المياه العذبة
		عمليات مبادلة الديون بحقوق مساهمين		X	موارد الأرض
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوصول إلى الأسواق شروط التبادل التجاري	عمليات مبادلة الديون بالزراعة المستدامة		X	الزراعة المستدامة
الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة	استخدام الطاقة بطريقة أكثر كفاءة	تحفيظ عبء الديون من أجل عمليات تحسين كفاءة الطاقة	X		الغلاف الجوي
			X		المحيطات
					النفايات الخطرة
					المواد الكيميائية السامة
					النفايات الصلبة
					الأثار الإشعاعية
			X		الصحة
				X	البيئة الحضرية
رأس مال المشاريع	الوصول إلى الأسواق تقاسم الأرباح عمليات نقل التكنولوجيا				التكنولوجيا الاحيائية

مصفوفة (تابع)

إصلاحات السياسة الوطنية						القطاع
الرسوم البيانية	الضرائب	خضص الاعيادات المالية	تسخير الموارد	حقوق الملكية	الإصلاحات الاقتصادية والمالية	
رسوم الاستهلاك والتلوث	الضرائب الخضراء	خضص الاعيادات المالية للطاقة ورأس المال	تسخير الكلمة الكلمة	حقوق الملكية الأئمة	الأسواق التنافسية لرأس المال	البيئة المستدامة
رسوم إزالة الغابات	الإعات المالية لحماية الموطن	خضص الاعيادات المالية لتحويل الأرض	رسوم التثبيت	براءات الاختراع في مجال النوع الاحيائني	صاديق البيئة	التنوع الاحيائني
رسوم إزالة الغابات	ضرائب انتهايات الغابات	مبيعات الاختبار الأرض	تسخير مبيعات الغابات من الكلمة	المزيدات المتعلقة بالانتهايات الطويلة الأجل	صاديق البيئة	موارد الغابات
رسوم تأثيرية لاستغلال الأرض	ضرائب تأثيرية لاستغلال الأرض	x		حقوق الملكية العامة	صاديق البيئة	الأنظمة الابيكولوجية
رسوم مياه المجاري والمياه السائلة		إعات مالية لحفظ المياه والري	رسوم الاستغلال	رسوم المياه	السدادات البلدية	موارد المياه العذبة
رسوم الآثار	ضرائب الملكية	إعاتات المالية للزراعة بيع واستئجار الأرض العامة		عدم مع سدادات ملكية التهديد الأرضي الملكية الأئمة للأراضي	x	موارد الأرض
رسوم تصرف الغابات	ضرائب استغلال الأرض	ضرائب التحويل				
	ضرائب الكبايات الزراعية	إعاتات المالية للمياه الإعاتات المالية للكبايات الزراعية	تسخير المياه	الملكية الأئمة للأراضي		الزراعة المستدامة
رسوم الانبعاثات	ضرائب الطاقة	إعاتات المالية للطاقة	تسخير الطاقة			الغاز الجوي
رسوم التثباتات السائلة				المناطق الاقتصادية الخالصة باستعداد ٢٠٠ ميل		المحيطات
رسوم الفرضية		x	x			الثباتات الخطيرة
رسوم المواد الخام الكيميائية	ضرائب على المولد الكيميائية	x	x			مواد الكيميائية السامة
رسوم التجميع والتصرف		x	x			الثباتات الصلبة
					x	الأنار الاشعاعية
						الصحة
رسوم التلوث	ضرائب الملكية جواز التسلل المتقدمة في الصناعة				x	البيئة الخضراء
					x	التكنولوجيا الاحيائية

مصنوفة (تابع)

الادوات المبتكرة		القطاع
الآليات المبتكرة العالمية	الآليات المبتكرة المحلية	
التنفيذ المشترك	الرسم الايكولوجي الصناديق الايكولوجية	التنمية المستدامة
براءات الاختراع حقوق الملكية الفكرية التراخيص القابلة للتداول	رسوم التنقيب الاحياني رسوم السياحة الايكولوجية رسوم السياحة العلمية	التنوع الاحياني
الالتزامات حماية الغابات القابلة للتداول تعويض الكربون	رسوم مستجمعات الأمطار قروض إعادة التحريج القابلة للتداول	موارد الغابات
قروض الحفظ القابلة للتحويل	حوالز النقل حقوق التطوير القابلة للتحويل	النظم الايكولوجية الهشة
المتاجرة بالمياه عبر الحدود	أسهم المياه القابلة للتداول	موارد المياه العذبة
	رسوم التحسين رسوم تمايزية لاستغلال الأراضي	موارد الأرضي
معايير الاستدامة الدولية/علاوات الأسعار تعويض الكربون	رسوم تمايزية لاستغلال الأراضي الرسم الايكولوجي	الزراعة المستدامة
رخص ثانى أكسيد الكوبالت القابلة للتداول تعويض الكربون ضرائب الكربون صربيبة السفر بطريق الجو	رخص إطلاق ابعاثات ثانى أكسيد الكبريت القابلة للتداول	الغلاف الجوى
سدادات الانسكاب النفطي	حصص الصيد الفردية القابلة للتداول	المحيطات
		النفايات الخطرة
		المواد الكيميائية السامة
		الغضلات الصلبة
		الأثار الإشعاعية
		الصحة
	رسوم التحسين حقوق التطوير القابلة للتحويل رخص إطلاق ابعاثات القابلة للتداول حصص التطوير القابلة للتحويل	البيئة الحضرية
التنقيب الاحياني تقاسم الأرباح		التكنولوجيا الاحيائية

مساهمة هامة وذاتية التفسير

X
